

بِحَبْلِ تَكْوِينِهِ

مجلة دورية علمية محكمة تعنى بتحايم ونشر الموعود والدراسات المتصلة بمجالات تدبر القرآن الكريم، وتخصه مرتين في السنة

العدد التاسع - السنة الخامسة - مجرم ١٤١٤هـ، الموافق أغسطس ٢٠٢٠م

﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ، وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ١٢٩]

موضوعات العدد:

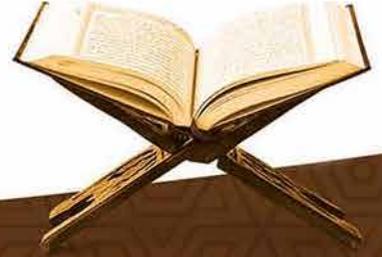
- استخراج القواعد البلاغية من الآيات القرآنية (د. رابحة عليوية)
- د. ملال بن أحمد بن علي بن محمد
- الإنجاز الأسلوبى والتفسير أبى السعود تفسير سورة العنكبوت المؤدب
- د. ميلود عزويبة
- عربة القرآن الكريم بين مفهوم العرب ومفهوم القرآن
- بشري ساجي
- أسباب حفظ النعمة ودفع النقص في ضوء القرآن الكريم
- د. مينة بنت عبد العزيز بن علي السعوي
- دلالات مسج وثوب اتباع الشيعة النبوية في القرآن الكريم (د. رابحة عليوية)
- د. بسم مضاج الأضهر
- تفرقة رسالة عليوية بمنوان الشيخ عبد الرحمن السعدي
- ويجهده في تدبر القرآن الكريم
- ذكرى ابن عبد الرحمن بن محمد بافضل
- تفرقة عن نزاع مفسر الشافعي لمركز تفسير للدراسات القرآنية
- تفرقة عن مفسر القرآن، الأبيدي في التفسير المعاصرة، وعن مفسر ومفسر



مَجْلَدُ تَلَاَمِ



أَسْتِخْرَاجُ الْقَوَاعِدِ الْبَلَاغِيَّةِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ



د. طَالَالُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ

الأستاذ المساعد بقسم القراءات - كلية القرآن الكريم
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- ✿ حصل على درجة الماجستير من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بأطروحتة:
(الوسيلة شرح العقيلة للسخاوي دراسةً وتحقيقاً)
- ✿ حصل على درجة الدكتوراه من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بأطروحتة:
(شرح ابن جبارة على العقيلة دراسةً وتحقيقاً)

بعض النتائج العلمي:

- 1- محاضرات وخطب صوتية.
- 2- بناء القواعد الصَّرْفِيَّةِ عَلَى صَحِيحِ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ مَرْيَمَ إِلَى آخِرِ الْمُصْحَفِ.
- 3- ترتيب تلاوة آيات القراءات الجزء الأول من المصحف أنموذجاً.
- 4- استنباط القواعد النحويَّةِ مِنَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ مَرْيَمَ إِلَى آخِرِ الْمُصْحَفِ.

✿ البريد الإلكتروني: talalaam@hotmail.com



مستخلص البحث

موضوع البحث:

يتناول هذا البحث استخراج القواعد البلاغية من القراءات القرآنية.

أهداف البحث:

- ١- التأكيد على أصالة وألوية مصدرية القرآن الكريم في تقعيد قواعد العربية.
- ٢- إبراز الجانِبِ البلاغيِّ في القراءات.

مشكلة البحث:

- ١- عندما قعد أهل الفصاحة قواعدهم؛ هل انطلقوا من النصِّ القرآنيِّ أو لا؟
 - ٢- هل ثمَّ تلازمٌ بين طرفي الشهرة والفصاحة؟
 - ٣- هل تقعيد علوم الآلة يسهلُ وُصولها إلى أذهان طلابها حقاً؟
 - ٤- هل كُتِبَ عللُ القراءات من مصادرِ علمِ البلاغة؟
- جاء هذا البحث ليُجيبَ بمضمونه على هذه الأسئلة.

نتائج البحث:

- ١- لا إدراكٌ لإعجاز القرآنِ عامَّةً والقراءاتِ خاصَّةً؛ دون إتقانِ اللسانِ العربيِّ المبين، الذي نزل به، ولا سبيلٍ إلى ذلك دون إتقانِ بلاغةِ العربِ.
 - ٢- تيسيرُ علومِ الآلة - حتى لذوي الاختصاص - مطلبٌ مهمٌّ جداً.
 - ٣- اشتملَ هذا البحثُ على تسعةٍ وأربعين قاعدةً بلاغيةً.
- الكلمات المفتاحية: بلاغة- قاعدة- شاهد- قراءات.



- 3- Does the standardization of auxiliary sciences “Uloom-ul-aalah” help students understand them?
- 4- Are the books of Qira'at Defects “Ilal Qiraat” from the sources of rhetoric?

This research answers the following questions:

❁ Results:

- 1- No realization of the miracle of the Holy Qur'an in general and the Qira'at in particular, without mastering the Arabic language, with which the Quran was revealed.
- 2- Facilitation of the auxiliary sciences - even for specialists - is very important.

This research includes forty nine rhetorical rules.

❁ Key words:

Rhetoric - Rule - Witness - Qira'at





Extraction of Rhetorical Rules from the Qira'at (Recitation) of the Holy Quran

an Empirical Study

Dr. Talal bin Ahmed bin Ali bin Mohammed

Assistant Professor at the Qira'at Department, College of the Holy Quran,
Islamic University of Madinah

Abstract

✿ Subject:

This research focuses on the extraction of rhetorical rules from the Qira'at of Holy Quran

✿ Objectives:

- 1- Showing the authenticity and priority of the Holy Quran in the standardization of the Arabic rules
- 2- Highlighting the rhetorical aspect of the Qira'at

✿ Problem:

- 1- When Arab linguists set their rules, did they start from the Quranic text?
- 2- Is there a relation between fame and eloquence?



المقدِّمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، أما بعد:

فعلِّم القراءات من أعظم علوم القرآن الكريم، وأجلها قدرًا، فلئن كان القرآن مُعجِزًا بالنظم الواحد في القراءة الواحدة؛ فإنه مُعجِزٌ بجميع أساليبه في القراءات الأخرى، ولئن زادت شيئا - وقد زادت أشياء - فقد زادت حَسَنًا وجمالًا.

وعبر تاريخ التدوين الطويل في علم القراءات؛ أَلَّفَ العلماءُ مصنفاتٍ كثيرةً تُعنى بأوجه تلك القراءات في لغة العرب، مُتَّخِذِينَ فِيهَا مَنَاهِجَ وَأَسَالِيبَ مُتَّشَابِهَةً^(١)، عُرِّفَ مضمونها فيما بعد بعلم علل القراءات، ولقد أحسنوا، وأجادوا، وأفادوا، وقربوا البعيد، وفتحوا المغاليق، فجزاهم الله عن الإسلام خيرًا.

سَرَّحْتُ نَاطِرِيَّ طَوِيلًا فِي قِرَاءَةِ بَعْضِ هَاتِيكَ الْمَصْنُفَاتِ؛ لِعَلِّي أجد مَنْ صَنَّفَ، أَوْ تَكَلَّمَ - عَلَى الْأَقْل - فِي أَوْجِهِ الْقِرَاءَاتِ بِالطَّرِيقَةِ الَّتِي جَالَتْ فِي خَاطِرِي؛ فَلَمْ أَجدُ شَيْئًا^(٢).

وهي - إجمالًا - البحث عن الوجه البلاغي فيها، وبناء القاعدة البلاغية

(١) وهي البحث عن وجه القراءة في لغة العرب.

(٢) سيأتي بيان ذلك في فقرة الدراسات السابقة.



عليه، وبعد النظر والمشورة؛ استخرتُ الله فيه، ثم عزمْتُ على تحريره، وسمَّيته: «استخراج القواعد البلاغية من القراءات القرآنية».



أهمية الموضوع:

تلخّص أهمية الموضوع في النقاط التالية:

- ١- أصالة القرآن الكريم في تعديد قواعده العربية.
 - ٢- الجانب البلاغي في القراءة هو الجانب الأهم للناظر المتدبر.
 - ٣- قلة عناية علماء البلاغة بالشواهد القرآنية التي تؤيد قواعدهم، ناهيك عن الشواهد المستخلصة من أوجه القراءات.
- فلو فتشت في نحو:** «تلخيص البيان في مجازات القرآن»، للشريف الرضي محمد بن الحسين (ت ٤٠٦هـ)، أو: «دلائل الإعجاز»، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٤هـ)، أو: «الإيضاح»، لجلال الدين القزويني الخطيب (ت ٧٣٩هـ)؛ لا تكاد تُعدُّ فيها عشرة شواهد.
- ٤- المكتبة الإسلامية القرآنية تستظرف هذا النوع من البحوث، وتستجيدُ ضمه إلى قوائمها.





❁ أسباب اختيار الموضوع:

إضافةً إلى ما تقدّم ذكره في أهميّة الموضوع؛ اجتمعت لديّ أسبابٌ أخرى لاختيار الموضوع. منها:

١- تقريبُ علمِ البلاغةِ إلى أفهامِ طلابِ علمِ القراءاتِ، وتجديدهُ في نفوسهم؛ حين يرون القاعدةَ البلاغيةَ غايةً في الوضوح والاختصار؛ مدعومةً بالتوضيح والشاهد بعد أن كانت مُودعةً بطون كتبِ البلاغةِ، تحت رُكامٍ من غبارِ المكتباتِ.

٢- تقريبُ علمِ القراءاتِ إلى طلابِ علمِ العربيةِ عامّةً والبلاغةِ خاصّةً، وتشويقهم إليه؛ حين يرون بُنيانهم قائماً على قواعدٍ مشدودةٍ بكلامِ الله.

٣- تطبيقُ عمليّ لطلابِ علمِ البلاغةِ في كيفيةِ استنباطِ، وصياغةِ القاعدةِ البلاغيةِ؛ حيثُ يتدبّرُ الطالبُ معنىَ القراءةِ، ثم يصوغُ قاعدةً بلاغيةً، بناءً على معنىٍ صحيحٍ للآيةِ، ثم يبحثُ عما يؤنسه من كلامِ البلاغيين.

٤- تزويدُ مكتبةِ البلاغةِ العربيةِ بشواهدٍ قواعدِها من قراءاتِ القرآنِ الكريمِ.



❁ خطة البحث

جعلتُ البحثَ في مقدّمةٍ، وأربعةِ فصولٍ، وأربعةِ فهارسٍ؛ على النحو التالي:

أما المقدّمةُ:

فابتدأتها بتوطئةٍ للبحثِ، تلتها أهميّةُ الموضوعِ، وسببُ اختياره، ثم خُطّةُ البحثِ، ومنهجي فيه. ثم الدراساتُ السابقةُ في الموضوعِ، والجديدُ في هذا البحثِ.



وأما الفصول الأربعة، فهي كما يلي:

الفصل الأول: قواعد الفصاحة المستخرجة من القراءات، وفيه تسع قواعد.

الفصل الثاني: قواعد علم المعاني المستخرجة من القراءات، وفيه إحدى وثلاثون قاعدة.

الفصل الثالث: قواعد علم البيان المستخرجة من القراءات القرآنية، وفيه ثلاث قواعد.

الفصل الرابع: قواعد علم البديع المستخرجة من القراءات القرآنية، وفيه ست قواعد.

وأما الفهارس الأربعة:

فاقتصرنا فيها على:

أ- فهرس الآيات القرآنية.

ب- فهرس القواعد البلاغية.

ج- فهرس المصادر والمراجع.

د- فهرس الموضوعات.



منهجي في البحث

منهجي في هذا البحث قائم على الاستقراء الموصل إلى استخراج القاعدة

البلاغية من القراءة القرآنية. واتبعت في تحقيق هذا المنهج الخطوات التالية:

١- أذكر القاعدة، ثم أذكر شاهدها من كلام الله تعالى.

٢- أستوثق من سلامة القاعدة بذكر مصدر بلاغي؛ إن وجد.



- ٣- استعنتُ في استخراجِ القاعدةِ بتأملِ كلامِ المفسرين عندَ توجيههم للقراءة.
 - ٤- أصوغُ القاعدةَ صياغةً سهلةً، مُراعياً في ذلكَ الأصولَ، والضوابطَ المنطقيةَ.
 - ٥- شَمِلَ التَّعْيِيدُ الكَلِمَاتِ الأُصُولِيَّةَ والفرشِيَّةَ^(١).
 - ٦- رَبَّتُ القَوَاعِدَ حَسَبَ مَوَاضِعِهَا فِي كِتَابِ البَلَاغَةِ؛ بدءاً بمَقَدِّمَاتِ عِلْمِ المعاني، ثم أبوابِ عِلْمِ المعاني الثمانية، ثم عِلْمِ البَيَانِ بفنونه الثلاثة، ثم عِلْمِ البَدِيعِ.
 - ٧- اعتمدتُ على القراءاتِ العَشْرِ المتواترة، ووثقتُ القراءاتِ المخالفةَ لروايةِ حفصٍ فحسبُ؛ لشهرتها.
 - ٨- لم أَشْطَرِ الحَصْرَ، وَإِنْ كُنْتُ قَارِبْتُهُ.
 - ٩- تَرَجَمْتُ لِبَعْضِ الأَعْلَامِ، واستشهدتُ ببعضِ الشواهدِ الشعريةِ؛ حَسَبَ اقتضاءِ المَقَامِ.
- والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ.



الدراساتُ السابقةُ في الموضوع

حَسَبَ عِلْمِي؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْنِي أَحَدٌ فِي تَوْجِيهِ القَرَاءَاتِ تَوْجِيهاً بِلَاغِيًا هَذِهِ الطَّرِيقَةَ الَّتِي تَزِينُ بِهَا بَحْثِي.

(١) الذي أعنيه بالكلمة الفرشية: كلُّ كلمةٍ قرآنيةٍ تعددت بقراءاتها أساليب البيان في الآية، بقطع النظر عن تعدد المعاني، وهو اصطلاح خاص بي.



نعم، ثم بحوث علمية نفيسة، أبرزها: «التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية»^(١)، ولكنه مختلف عن بحثي جملةً، وتفصيلاً؛ رغم غزارة علمه، وكثرة مسأله، وقُلْ مثل ذلك عن كتاب «التوجيه البلاغي في القراءات القرآنية»^(٢)؛ حيث تلخص فكرة البحث عندهما في جمع ما تناثر من المسائل البلاغية في كتب التوجيه والتفسير، وإعادة ترتيبها وفق ترتيب مباحث علم البلاغة.

وللقارئ أن يسأل: ما الجديد الذي تميّز به بحثي؟ فأقول:

الجديد في هذا البحث

- ١- اعتمدتُ على صحيح القراءات، واستبعدتُ شواذها.
- ٢- اعتمدتُ في بحثي على طريقة الاستقراء، وذلك بالنظر في القراءة أولاً، ثم استخراج قاعدة بلاغية منها، بخلاف طريقة الباحثين؛ حيث اعتمدا على الجمع والتحليل والوصف.
- ٣- جعلتُ القراءة مصدرًا للقاعدة، بينما جعل كلُّ من الباحثين القاعدة موردًا للقراءة.
- ٤- قدّمتُ مسائل بحثي كأبسط وأمتع ما يمكن تقديمه في علمي القراءات والبلاغة، ولن تجد هذا عند الباحثين، ولعل السبب طبيعة المرحلة البحثية.



(١) وهو رسالة دكتوراه للدكتور أحمد سعد محمد، من جامعة عين شمس، ١٤١٨ هـ.

(٢) وهو رسالة دكتوراه للدكتور عبد الله حسن عليوة، من جامعة الأزهر، ١٤٠٦ هـ.



الفصلُ الأوَّلُ

قواعدُ الفصاحةِ المستخرجةُ من القراءاتِ القرآنيَّةِ

القاعدةُ الأولى

كَمَا أَنَّ حُرُوفَ الْكَلِمَةِ قَدْ تَتَنَافَرُ^(١)؛ فَكَذَلِكَ حَرَكَاتُهَا؛ قَدْ تُتَشَاوَلُ^(٢).

والتَّشَاوُلُ؛ قَدْ يَقَعُ بِتَشَابُهِهِ الْحَرَكَاتِ الْمُتَوَالِيَةِ، أَوْ بِتَغَايُرِهَا^(٣).

وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿بَارِئُكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] بِإِسْكَانِ الْهَمْزِ، ﴿رُسُلُكُمْ﴾ [غافر: ٥٠] بِإِسْكَانِ

السَّيْنِ، ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ﴿أَرْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠، والأعراف: ١٤٣] بِإِسْكَانِ

الرَّاءِ مِنْهُمَا، وَنَحْوُهَا^(٤).

وَعِلَّةُ التَّسْكِينِ هُنَا هِيَ التَّخْفِيفُ عَلَى مَنْ يَسْتَثْقِلُونَ تَوَالِيَّ الْحَرَكَاتِ^(٥).

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٦).

(٢) انظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب (١/ ٢٤٠).

(٣) وما سَكَنتَ لامَ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ: وَصَعْتُ؛ إِلَّا اسْتِثْقَالًا لِتَوَالِيِّ الْحَرَكَاتِ، وَلَا فِي ﴿أَنْزَلِ مُكْمُوها﴾ - كما

فِي الشَّوَادِ- إِلَّا فَرَارًا مِنْ تَوَالِيهَا. انظر: الشفاء في علل القراءات، لأبي الفضل البخاري (١/ ١١٦)،

والدر المصون، للسمين الحلبي (٦/ ٣١٧).

(٤) وهي قراءة أبي عمرو بخلاف عنه، ووافق ابن كثير في ﴿أَرْبِي﴾، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٦٦)،

والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢١٢).

(٥) انظر: شرح الهداية، للمهدوي (١/ ١٦٥).



القاعدة الثانية

إِذَا وَقَعَ حَرْفٌ مُدْعَمٌ بَعْدَ حَرْفٍ صَحِيحٍ؛ كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَوَاعِي النُّزُولِ عَنِ مَرْتَبَةِ
الْفَصَاحَةِ. إِلَّا مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ (١).

لأنَّ عُسْرَ النُّطْقِ بِالكَلِمَةِ؛ ثِقَلٌ، وَالثَّقَلُ مَعْلُولٌ تَنَافَرِ الحُرُوفِ (٢).

ومن شواهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى:

﴿لَا تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤] بإسكان العين (٣)، ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعَمًا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾
[النساء: ٥٨] بإسكانها أيضًا (٤)، ﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ
بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ﴾ [الأعراف: ١٩٩] بإدغامهما (٥)، ونحوها (٦).



- (١) راجع: إبراز المعاني، لأبي شامة (٢٩٩/١) وكنز المعاني، للجعبري (٣٠٦/٢) عند قول الشاطبي:
«وإدغام حَرْفٍ قَبْلَهُ صَحَّ سَاكِنٌ عَسِيرٌ...»، وانظر: النشر، لابن الجزري (١٠/١).
- (٢) انظر: الإيضاح، للقزويني (٢٢/١).
- (٣) وهي رواية أبي جعفر وقالون بخلاف عنه، انظر: النشر، لابن الجزري (٢٥٣/٢).
- (٤) وهي قراءة أبي عمرو وأبي جعفر وقالون وشعبة، انظر المستنير، لابن سوار (٦٧/٢).
- (٥) وهي قراءة أبي عمرو ويعقوب بخلاف عنه، انظر: النشر، لابن الجزري (٢٩٨/١).
- (٦) انظر: جامع البيان، للداني (٤٤٦/١)، والنشر، لابن الجزري (٢٩٩/١).



القاعدةُ الثالثةُ

كُلُّ قِرَاءَةٍ مَرَجِعُهَا اخْتِلَافُ اللَّهْجَاتِ؛ فَمَهْمَا عَسَرَ أَدَاؤُهَا عِنْدَ قَوْمٍ؛ فَلَيْسَ لِنَدِكَ أَثَرٌ عَلَى فَصَاحَتِهَا^(١).

لأنَّ عَسَرَ ما يكونُ على قومٍ - وهم عربٌ فصحاءٌ - أَخَفُّ ما يكونُ على غيرِهِم، وهم مثلُهُم فصاحةٌ وبلاغةٌ، واختِلافُ الألسِنَةِ مِن آياتِ اللَّهِ في خَلْقِ الإنسانِ.

فترقيقُ الرءِ، وتغليظُ اللامِ عند ورشٍ في نحو: ﴿عَيْرٍ﴾^(٢) [البقرة: ٥٩]، ﴿الصَّلَاةِ﴾^(٣) [البقرة: ٣] أسهلُ عند قومٍ من التّفخيمِ والترقيقِ فيهِما، وقُلٌّ مثلُ هذا في الإمالةِ والتسهيلِ والإدغامِ والإظهارِ وسائرِ أبوابِ الأصولِ^(٤).



(١) هذه القاعدةُ مبنيةٌ على القاعدةِ المشهورةِ: كُلُّ قِرَاءَةٍ وافقتِ العربيَّةَ ولو بوجهِ، ووافقتِ أحدَ المصاحفِ العثمانيَّةِ ولو احتمالاً، وصحَّ سندُها، فهي القراءةُ الصحيحةُ التي لا يجوزُ ردُّها ولا يحلُّ إنكارُها. انظر: النشر، لابن الجزري (٩/١).

(٢) انظر: التيسير، للداني (ص ١٩٢).

(٣) انظر: النشر، لابن الجزري (٩٣/٢).

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (ص ٣٢)، والإيضاح، للأندرابي (١٣/ب).



القاعدة الرابعة

استعمال غير المشهور من كلام العرب من أسباب إخراجِه عن حدِّ الفصاحة،
إلا ما كان من كلام الله^(١).

حيث يشترط البلاغيون في فصاحة التركيب أن يسلم من ضعف التأليف، أي إنهم اشترطوا ترك غير المشهور من كلام العرب، وأن يسلم من التعقيد اللفظي كسلامته - مثلاً - من الفصل بين المتجاورين^(٢).

ومن شواهد استعمال غير المشهور في كتاب الله تعالى: ﴿حُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٣)
[القمر: ٧]، أي: تخشعن أبصارهم، حيث أسند الفعل إلى ضمير الفاعل،
والأشهر: تجريد الفعل منه، وعليه القراءة الثانية: ﴿حُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾^(٣)،
أي: يخشع أبصارهم^(٤).

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٨).

(٢) وكان شرطهم هذا سبب طعن بعضهم في القراءة المتواترة: (رُينَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم).

(٣) وهي قراءة البصريين وحمزة والكسائي وخلف، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٧٥)، والنشر، لابن

الجزري (٢/٣٨٠).

(٤) قال ابن مالك في الألفية:

وجرّد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

ثم أشار إلى قلة استعمال اللغة الثانية - أي: عند النحويين - بقوله:

وقد يُقال: سَعِدَا وَسَعِدُوا والفعل للظاهر بعد مُسْنَدٌ

وانظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (١٠/١٢٦)، وشرح ابن عقيل (٢/٧٩).



قُرئ: ﴿وَقِيلَهُ﴾، بالنصب (١) عَطْفًا عَلَى: ﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠]، والتقدير: أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ، وَأَنَا لَا نَسْمَعُ قِيلَهُ: يَارَبِّ (٢).

وقلنا: (أحيانًا)؛ لنقصر الأمر على المعطوف المنصوب (٣).



القاعدة السادسة

في باب نَائِبِ الْفَاعِلِ؛ يُتَوَّبُ مَنَابَ الْفَاعِلِ؛ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ، مَعَ وُجُودِهِ أَحْيَانًا، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُخِلُّ بِفَصَاحَةِ التَّرْكِيبِ.

نحو: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْدًا.

والغالب: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا شَدِيدًا (٤).

وشاهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى: الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ التَّالِيَةُ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾

[الجاثية: ١٤].

قُرئ: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾، بالبناء للمفعول (٥).

(١) وهي قراءة العشرة عدا عاصمًا وحمزة، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٨٥٨)، والتيسير، للداني (ص ٤٥٥).

(٢) انظر: إعراب القرآن، للنحاس (٤/ ٨١)، وشرح الهداية، للمهدوي (٢/ ٥١٠).

(٣) انظر: بحثي «استنباط القواعد النحوية من القراءات القرآنية»، القاعدة الحادية والثلاثين.

(٤) انظر: متممة الأجرومية، باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله (ص ٤٠).

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٦٥٦)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٧٢).



فَنابِ المَصْدَرُ مَنْابَ الفاعِلِ، بَدَلًا مِنْ المَفْعُولِ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِيُجْزَى الجَزَاءُ قَوْمًا... (١).



القاعدةُ السابعةُ

إِذَا كَانَ الكَلَامُ البَلِيغُ هُوَ مُطَابِقَةً الكَلَامِ لِمُقْتَضَى الحَالِ؛ فَأَبْلَغُهُ مَا تَنَوَّعَتْ أَسَالِيْبُهُ فِي المَقَامِ الوَاحِدِ (٢).

وَشَوَاهِدُ هَذِهِ القَاعِدَةِ جَمِيعُ القَرَاءَاتِ القَرآئِيَّةِ الفَرشِيَّةِ (٣).



القاعدةُ الثامنةُ

أَوْجُهُ الإِعْجَازِ فِي القُرْآنِ الكَرِيمِ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنْهَا إِعْجَازُ قِرَاءَاتِهِ (٤).

وَوَجْهُ إِعْجَازِهَا: تَعَدُّدُ المَعَانِي فِي الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ بَتَعَدُّدِ قِرَاءَاتِهَا فِي الجُمْلَةِ الوَاحِدَةِ، فِي السِّيَاقِ الوَاحِدِ، دُونَ أَدْنَى اضْطِرَابٍ أَوْ تَفَاوُتٍ فِي بَلَاغَتِهَا.

(١) انظر: الكشاف، للزمخشري (٢٨٩/٤)، والدر المصون، للسمين الحلبي (٦٤٥/٩).

(٢) هذه القاعدةُ استنبطت من تعريفِ علمِ البيانِ؛ إذ هو إيرادُ المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ في وضوحِ الدِّلالِ، وهو أخصُّ من علمِ المعاني، فمتى استطعتُ أن أتوعَّ الأساليبَ في المقامِ أو السِّيَاقِ الوَاحِدِ كان ذلك أرقى درجةً. وانظر: بُغِيَّةُ الإيضاحِ لتلخيصِ المفتاحِ، لعبدِ المتعالِ الصعيدي (٢/٣).

(٣) ولو لم تتعدد معانيها، نحو: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلِكَةُ﴾ [آل عمران: ٣٩]، قرأ حمزة والكسائي وخلف ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلِكَةُ﴾، و﴿أَوْ أَنْ يُظْهَرَ﴾ [غافر: ٢٦]، قرأه نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ﴿وَأَنْ يُظْهَرَ﴾،

انظر: المبهج، لسبط الخياط (٧٧١/٢)، والنشر، لابن الجزري (٣٦٥/٢).

(٤) انظر: ملامح من الإعجازِ البياني في ضوءِ القراءاتِ القرآنيَّةِ للدكتور أحمد محمد الخراط، موقع الألوكة.



وشواهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى؛ جميع القراءات الفرشية المتعددة المعاني.



القاعدة التاسعة

أَبْلَغُ الْكَلَامِ أَوْجَزُهُ فِي تَمَامٍ (١).

وكل قراءة انطوت على معنيين؛ فهي من شواهد هذه القاعدة.

مثال: ﴿يُكذِّبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] (٢)، فيها معنى ﴿يَكْذِبُونَ﴾، الثلاثي المجرد، وزيادة.

﴿مُدْخَلًا﴾ [التوبة: ٥٧]، فيها معنى ﴿مَدْخَلًا﴾ (٣)، الظرف المخفف، وزيادة.

﴿وَالِىَ اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، فيها ما ليس في ﴿تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾ (٤)، ففي الأولى: والى الله ترجع الملائكة الأمور، وفي الثانية ما ليس في الأولى، فيها إسناد الفعل إلى ما ليس هو له؛ لعلاقة المفعولية (٥).



(١) انظر: البيان والتبيين، للجاحظ (١/٨٦)، وكتاب الصناعتين، للعسكري (ص ١٧٣).

(٢) هي قراءة العشرة إلا الكوفيين، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٢٥)، والمستنير، لابن سوار (٢/١٧).

(٣) وهي قراءة يعقوب، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/٥٠٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٧٩).

(٤) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف، انظر: التيسير (ص ٢٣٨)، والمستنير،

لابن سوار (٢/٥٥).

(٥) انظر: شرح الهداية، للمهدوي (١/١٩٦)، والموضح، لابن أبي مريم (١/٣٢٣).



الفصل الثاني

قواعد علم المعاني المستخرجة من القراءات القرآنية

القاعدة الأولى

إذا كانت البلاغة هي مطابقة الكلام لمقتضى المقام؛ فكذلك ترك ما يقتضيه المقام بلاغة أحياناً، ويسمى: الخروج عن مقتضى الظاهر^(١).

ومن صور الخروج عن مقتضى الظاهر: الالتفات، وهو أنواع، منها:

الالتفات من الخطاب إلى الغيبة، كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ فُلُوكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فِيهَا كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ الْمَاءَ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ٧٤].

قُرَى: ﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، بالغيبة^(٢)؛ التفاتاً، وهذا خروج عما يقتضيه السياق، وهو ضرب من البلاغة رفيع، وهو في كتاب الله تعالى كثير.

ومن الخروج عن مقتضى الظاهر: تنزيل العالم بالحكم منزلة خالي الذهن، كما في قوله تعالى مخاطباً نوحاً: ﴿فَلَا تَسْتَلِنَ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [هود: ٤٦]، فُرِثْتُ بالنهي دون توكيد؛ تنزيلاً لنوح منزلة خالي الذهن عن حكم سؤال الله النجاة للكافرين، والسياق يقتضي أن لا يُنبه نبي الله إلى مثل هذا؛ لأن الحكم معلوم لديه، فالتنبيه خروج عن الظاهر.

(١) انظر: الإيضاح، للقزويني (٧٢/١)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٥٨).

(٢) وهي قراءة ابن كثير، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٥٢٤/١)، والمبهيح، لسبط الخياط (٣٤٣/١).



ومن الخروج عن مقتضى الظاهر: تنزيل العالم بالحكم منزلة المتردد في قبوله، كما في قوله تعالى مخاطباً نوحاً: ﴿فَلَا تَسْتَأْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾، قرئت بالنون الثقيلة^(١)؛ توكيداً للنهي عن السؤال، والسياق يقتضي أن لا يؤكد الحكم؛ لأنه موجه إلى نبيي، والنبي يكتفي أدنى النهي للاستجابة، لكنه نزل منزلة المتردد؛ فجيء بالتوكيد، وهذا من الخروج عن مقتضى السياق أو الظاهر.

وصور الخروج عن مقتضى الظاهر كثيرة جداً، اكتفيت ببعض ما تحمله القراءتان.



القاعدة الثانية

المركب: تارة يكون جملة رئيسة، وتارة يكون جملة غير رئيسة^(٢).

الرئيسة: هي المستقلة التي لم تكن قيداً في غيرها، وغير الرئيسة: هي التي قيدت في إعرابها بغيرها، ولم تكن مستقلة.

مثال الجملة الرئيسة: ﴿سَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٣]^(٣)،
﴿وَالنَّجْمُ مَسْحَرَتٌ بِأَمْرِهِ﴾ [النحل: ١٢]^(٤)، جملتان ابتدائيتان، ليستا قيداً في غيرهما.

(١) وهي قراءة المدنيتين وابن كثير وابن عامر، غير أن ابن كثير وهشاماً في وجه فتح النون، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/٢٠٣)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/٥٢٠).

(٢) انظر: الإيضاح، للقرظيني (٢/١١٤)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٤٠)، المركب: ما تركب من كلمتين فأكثر ولو لم يفد.

(٣) هي قراءة المدنيتين وابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٥٤)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٤٢).

(٤) هي قراءة ابن عامر، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/١٥٠)، والمبجح، لسبط الخياط (٢/٤٨٦)،



ومثال غير الرئيسة: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، ﴿وَالْجُودَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾، جُمَلتانِ مَعطوفتانِ علىٰ ما قبلهما، والتَّوابعُ؛ كُلُّها مُقَيِّدَةٌ بما قبلها.



القاعدةُ الثالثةُ

المركَّبُ: إما خبرٌ، وإما إنشَاءٌ^(١).

أي إنَّ الكلامَ المفيدَ في لغةِ العربِ لا يعدُّ هذين، إما أن تُخبرَ بخبرٍ واقعٍ وقتَ الإخبارِ به، وإما أن تُنشئَ كلامًا لم يكن واقعًا وقتَ التكلُّمِ به^(٢).

ومن شواهدِ هذه القاعدةِ في كتابِ الله تعالى؛ الآياتُ التَّالياتُ:

﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، بالإخبارِ^(٣)، وقُرئتُ: ﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾، بالنهي، وهو من صيغِ الإنشاءِ.

﴿قَالَ أَعْلَمْتُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، بالإخبارِ، وقُرئتُ: ﴿قَالَ أَعْلَمْتُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، بالأمرِ^(٤)، وهو من صيغِ الإنشاءِ.

(١) انظر: عقود الجمان، للسيوطي (ص ٣٢)، عند قول الناظم: «محتملٌ للصدقِ والكذبِ الخبرُ...»، جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٥٣).

(٢) كقولك: فُم، والقيام لم يكن واقعًا في الخارج وقت الأمر به، وانظر: بغية الإيضاح، لعبد المتعال الصعيدي (٢/٢٤٩).

(٣) وهي قراءة ابن كثير والبصريين، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٣٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٢٧).

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/٥٥٦)، والمبهبج، لسبط الخياط (٢/٣٨٤).



مثال آخر: ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠]، بالإخبار^(١)، وقُرئت: ﴿قَالُوا أَيْنَ أَنْتَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾، بالاستفهام، وهو من صِيغِ الإنشاء.

مثال آخر: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ بَيْنِ أَسْفَارِنَا﴾ [سبأ: ١٩]، برفع ﴿رَبَّنَا﴾ على الإخبار^(٢)، وقُرئت: ﴿فَقَالُوا رَبَّنَا بَعْدَ﴾، بنصب ﴿رَبَّنَا﴾ على النداء، والنداء من صِيغِ الإنشاء.



القاعدة الرابعة

المركَّب - خبرًا كان أو إنشاءً - إما جُملةٌ فعليةٌ، وإما جُملةٌ اسميةٌ^(٣).

فهذه أربع؛ مقتضى القسمة العقلية، فهل لها شواهد من القراءات؟ نعم، وإليك البيان.

جُملةٌ فعليةٌ خبريةٌ: ﴿وَأَتْبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾ [الشعراء: ١١١].

جُملةٌ فعليةٌ إنشائيةٌ: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَيْنِ﴾ [الصفات: ١٥٣].

جُملةٌ اسميةٌ خبريةٌ: ﴿وَأَتْبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾^(٤).

(١) وهي قراءة ابن كثير وأبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (١/ ٢٣٠)، والنشر، لابن الجزري (١/ ٣٧٢).

(٢) وهي قراءة يعقوب، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٣٨٢).

(٣) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٦٦ و ٦٩).

(٤) وهي قراءة يعقوب، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٣٣٤)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٣٥).



جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ إِنشَائِيَّةٌ: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِءَ عَاسِحِرٌ﴾ [يونس: ٨١] (١)، والتقدير:

السحرُّ هو ما جِئْتُمْ بِهِ (٢)؟



القاعدةُ الخامسةُ

المركَّبُ -خَبْرًا كان أو إنشاءً- يُلقَى لِوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَغْرَاضٍ: إما لِلإِفاذَةِ، وإما لِلإِزْمِها، وإما لِلسِواهما (٣).

فهذه ستةُ أحوالٍ للمركَّبِ، ودونك الأمثلة:

خبرٌ للإِفاذَةِ: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُ مَا أُنزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الإسراء: ١٠٢]. قُرِئَتْ بِتاءِ المتكلمِ (٤)، فموسى ﷺ -على هذه القراءة- يُخْبِرُ فرعونَ أَنه ليس مسحورًا، وغرضُه إِفاذَةُ فرعونَ باعْتقادِهِ.

خبرٌ لِلإِزْمِ الإِفاذَةِ: ﴿قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾، قُرِئَتْ بِالإِخْبَارِ (٥)؛ لإِفاذَةِ يوسفَ بعِلْمِهِم بأنه يوسفُ.

(١) هي قراءة أبي عمر وأبي جعفر، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/٥٣٢)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/٥١٧).

(٢) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٦/٢٤٩)، وفتح القدير، للشوكاني (٢/٥٢٩).

(٣) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٤٦). والغرضُ الثالثُ -وهو ما سوى الإِفاذَةِ وإِزْمِها- هو التَّعبيرُ عن شعورٍ لدَى المتكلمِ، مِنْ غَضَبٍ، أو تَوَيْخٍ، أو تَفْرِيعٍ، أو إِعجابٍ، أو اسْتِراحٍ، أو فَرَحٍ، أو حُزْنٍ، أو تحسُّرٍ، أو شَماتَةٍ.

(٤) وهي قراءة الكسائي، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٤٥)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/٦٠٠).

(٥) تقدم تخريج هذه القراءة.



خبرٌ لما سواهما: ﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَمَا أَنْزَلْهُنَّ لِأَنَّ الْأَرْضَ وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾.

قُرِئَتْ بِنَاءِ الْمُخَاطَبِ، وَغَرَضُ مُوسَى عليه السلام عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ تَوْيِخُ فِرْعَوْنَ، لَا الْإِفَادَةَ، وَلَا لِأَزْمِهَا.

إِنشَاءٌ لِلْإِفَادَةِ: ﴿لَا نُخَلِّفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾ [طه: ٥٨]، قُرِئَتْ بِالْجَزْمِ ^(١)، وَالغَرَضُ: الْإِفَادَةُ بِضُرُورَةِ الْإِلْتِمَامِ بِالْمَوْعِدِ.

إِنشَاءٌ لِلْإِفَادَةِ: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ يُوْسُفَ وَأَخِيهِ﴾ [يوسف: ٨٩]، وَالِاسْتِفْهَامُ هُنَا لَيْسَ عَلَى حَقِيقَتِهِ؛ وَلَكِنْ لِقَصْدِ إِعْلَامِهِمْ بِأَنَّهُ عَرَفَهُمْ ^(٢).

إِنشَاءٌ لِمَا سِوَاهُمَا: ﴿أَيُّ ذَا مَتْنًا وَكُنَّا تَرَابًا﴾ [المؤمنون: ٨٢] ^(٣)، قُرِئَتْ بِالِاسْتِفْهَامِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ، وَلَكِنْ التَّعْجِبُ، أَوْ الْإِنكَارُ.



القاعدة السادسة

الأصل في المَرْكَبِ خُلُوهُ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ، فَلَا يُؤْتَى بِهَا إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمَقَامُ ^(٤).

ولهذه القاعدة شواهد في كتاب الله تعالى، منها:

﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ﴾ [الأنفال: ١٧]، ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ١٠٢]، قُرِئَتْ

(١) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٥٦٨/٢)، والنشر، لابن الجزري (٣٢٠/٢).

(٢) لم يحضرني حتى ساعة كتابة البحث آية قُرِئَتْ بِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: إِنشَاءٌ لِلْإِلْتِمَامِ فَائِدَةٌ؛ فَاحْتَجَّتْ إِلَى هَذِهِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ.

(٣) وغيرها.

(٤) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٤٧).



بالتخفيفِ على الأصلِ ^(١)؛ فتكونُ كلمةُ ﴿لَكِنَّ﴾ حرفَ عطفٍ، يُفيدُ الاستدراكَ، وقرئتا بالثقلِ؛ فتكونُ كلمةُ ﴿لَكِنَّ﴾ حرفَ نصبٍ، وتوكيدٍ، واستدراكٍ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾ [هود:٤٦] ^(٢)، قرئت بالتخفيفِ على الأصلِ، وقرئت بالثقلِ توكيدًا.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور:٩]، قرئ بتخفيفِ النونِ تفسيريَّةً ^(٣)، وقرئ: ﴿وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ بتثقيْلِ النونِ التوكيديَّةِ.



القاعدةُ السابعةُ

الأصلُ في الجملةِ الإِطلاقُ، فإذا قيِّدَتْ فلِغَرَضٍ.

والقيودُ أنواعٌ، منها القيدُ بالبدليَّةِ، ومسوِّغُ القيدِ بالبدلِ في الآيةِ زيادةُ التقريرِ والإيضاحِ ^(٤).

وشاهد هذه القاعدةُ في كتابِ الله تعالى: الآيةُ القرآنيَّةُ التاليَّةُ: ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ

﴿اللَّهُ الَّذِي لَهُ﴾ [إبراهيم:١-٢].

(١) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٣٠)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢١٩).

(٢) تقدم توثيق هذه القراءة، ص ١٥.

(٣) لأنها دخلت على فعل، أو مخففة من الثقلية، ويُقدَّر ضميرُ الشأنِ اسمًا لها، وهي قراءة نافع ويعقوب، إلا أن نافعًا يقرأ: ﴿غَضِبَ﴾، ويعقوب يخفف الثقلية؛ فيقرأ: ﴿غَضِبَ﴾، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/٦٦٨)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/٥٨٧).

(٤) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٤٨).



قُرِئَتْ بِالْخَفْضِ فِي لَفْظِ اسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ ﴿اللَّهُ﴾، بَدَلًا مِنْ ﴿الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ (١).



القاعدة الثامنة

الأصل في المخاطبِ خُلُوْ ذِهْنِهِ مِنَ الْخَبْرِ الْمَلْقَى إِلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لَمْ يُؤَكِّدِ الْخِطَابُ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْمُؤَكَّدَاتِ؛ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ (٢).

وشواهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى كثيرة، منها ما سيذكر في القاعدة التالية:



القاعدة التاسعة

مؤكّداتُ الكلامِ كثيرةٌ، منها: إنَّ، ولكنَّ، ولأمُّ الابتداءِ، والقَسَمُ، والحُرُوفُ الرَّائِدَةُ، واسميَّةُ الجُمْلَةِ (٣)، والخبرُ المرادُ به الإنشاءُ (٤)، وضميرُ الفِصْلِ (٥).

وشواهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى:

﴿أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩]، قُرِئَتْ فِي وَجْهِ: بِتَثْقِيلِ النُّونِ لِلتَّوَكِيدِ.

﴿لَتَنْزُولٍ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]، قُرِئَتْ فِي وَجْهِ بَفَتْحِ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ الْمَفِيدَةِ لِلتَّوَكِيدِ (٦).

(١) انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٢٣١)، والمبهبج، لسبط الخياط (٢/ ٥٢٧).

(٢) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٥٧).

(٣) لا يحضرني مثال عليها.

(٤) هذا المؤكّد أضعفته من عندي.

(٥) انظر: حلية اللب المصون، للدمنهوري (ص ٤٢).

(٦) وهي قراءة الكسائي، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٦٩٩)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٣٥).



﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١]، قُرِئَتْ فِي وَجْهِ بِلَامِ الْقِسْمِ (١).

﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩] (٢)، قُرِئَتْ ﴿غَيْرُهُ﴾ بِالرَّفْعِ فِي وَجْهِ؛ إِشَارَةً إِلَى زِيَادَةِ حَرْفِ ﴿مِنْ﴾ الْمَفِيدِ توكِيدَ نَفْيِ الْجِنْسِ.

﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الصفات: ١٢٦]، قُرِئَتْ فِي وَجْهِ بِرَفْعِ لَفْظِ الْجَلَالَةِ، وَلَفْظِ ﴿رَبُّكُمْ﴾، وَلَفْظِ ﴿رَبُّ﴾ (٣).

﴿لَا تُضَارُّوْا وِلْدَانَهُ بِوِلْدَانِهَا﴾، قُرِئَتْ ﴿لَا تُضَارُّوْا﴾ بِالرَّفْعِ فِي وَجْهِ (٤)؛ عَلَى الْإِخْبَارِ، وَالْمِرَادُ الْإِنْشَاءَ، وَهَذَا نَوْعٌ مِنَ الْمُؤَكَّدَاتِ (٥).

﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَقِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤]، قُرِئَتْ فِي وَجْهِ بِزِيَادَةِ ضَمِيرِ الْفَصْلِ الْمَفِيدِ لِلتَّوَكِيدِ.



(١) وهي قراءة ابن كثير بخلف عن البزي، انظر: التيسير، للداني (ص ٥٠٢)، والكشف، لمكي بن أبي طالب (٢/٣٤٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٨٢).

(٢) وغيرها.

(٣) وهي قراءة المدنيين وابن كثير والبصريين وابن عامر وشعبة، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/٤٠٠)، والمبهبج، لسبط الخياط (٢/٧٥٤).

(٤) تقدم تخريج هذه القراءة، ص ١٨.

(٥) لأن الخبر لا يكون إلا عن واقع، فكأنَّ عدم المضارَّة أمرٌ واقعٌ مسلَّمٌ به، بخلاف النهي عن إيقاع المضارَّة، فقد يمتثل المخاطبُ النهي، وقد لا يمتثلُه.



القاعدة العاشرة

الأصل في الكلام حمله على ما وُضِعَ له، إلا لقرينة وعلاقة تصرّفانه عنه (١).

أي: حمله على ظاهره، دون تأويل.

وشاهد هذه القاعدة:

﴿سَكَبْتُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١]، قُرِئَتْ بنونِ العظمة، أي: إن الله هو الذي

سيكَبُ بيده ما قالوا.

هذا هو الظاهر، وجاز لنا تأويله، أي حمله على غير ظاهره، بأن يكون الكتَبُ

هم الملائكة؛ لقرينتين:

الأولى: القراءة الثانية: ﴿سَيَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ بالبناء للمفعول (٢).

الثانية: قوله ﷺ: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ﴿١٠﴾ كَرَامًا كَاتِبِينَ﴾ [الإنفطار: ١٠-١١].

والعلاقة بين الظاهر والمؤول: السببية، أي: إنه لما كان الله ﷻ هو الأمر

للملائكة بالكتابة؛ صحَّ إسنادُ فعلِ الكتابةِ إليه (٣).

ومن شواهد هذه القاعدة أيضًا:

﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ [الصفات: ١٢]، قُرِئَتْ بإسنادِ الفعلِ إلى ضميرِ المتكلمِ العائدِ

إلى الله ﷻ (٤).

(١) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ص ٣٦٥)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٥١).

(٢) وهي قراءة حمزة، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٥٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٤٥).

(٣) على أن هذا التأويل لا ينفي صفة الكتابة عن الله تعالى، فقد ثبتت صفة الكتابة لله تعالى بأدلة أخرى،

ومن ذلك أنه سبحانه كتب التوراة بيده. رواه مسلم برقم (٢٦٥٢).

(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/٣٩٨)، وغاية الاختصار،



والأصل حمل الكلام على ظاهره، إلا لقرينة وعلاقة تصرفانه عن ظاهره، ولا قرينة ولا علاقة تُرْحِزُ حان هذا الكلام المبارك عن ظاهره، وعليه فإسناد الفعل إلى الله إسنادٌ حقيقيٌّ (١).



القاعدة الحادية عشرة

الألفاظ الواردة في كتاب الله تعالى؛ تُستعمل في معانيها الشرعية حقيقةً، وفي معانيها اللغوية مجازاً (٢).

فمثلاً: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والإيمان، والإسلام؛ كلها ألفاظ لها معانٍ لغوية، أي معانٍ تعرفها العرب من لغتها، ومعانٍ شرعية، أي معانٍ جديدة مبنية على المعنى اللغوي وتزيد عليه.

فالإيمان - مثلاً - معناه اللغوي: التصديق، بينما في الشرع: قول، وعمل، واعتقاد. فإذا ورد ذكر الإيمان في القرآن الكريم؛ فمعناه حقيقة: القول، والعمل، والاعتقاد. ومعناه المجازي: التصديق. ولا يُحمل على المعنى المجازي إلا لقرينة وعلاقة (٣).

لأبي العلاء (٢/٦٣٤).

(١) انظر: جامع البيان، للطبري (١٩/٥١٤)، ومعالم التنزيل، للبخاري (٧/٣٦).

(٢) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (١٩٩)، والمراد بقولي «مجازاً»: مجازٌ شرعي، أي: عند الفقهاء، فالصلاة المعروفة حقيقة شرعية، وبمعنى الدعاء مجاز عندهم، ولكن لا تحمل عليه إلا لقرينة وعلاقة، كقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

(٣) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، للإسنوي (ص ٢٠١).



والشاهد على ذلك قوله تعالى:

﴿فَقَلِّتُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢]، قُرِئَتْ: ﴿لَا إِيْمَنَ لَهُمْ﴾^(١)، بنفي جنس الإيمان المستفاد من دخول «لا» التي لنفي الجنس على المفرد^(٢)، ولما كان هؤلاء الكفرة مُصدِّقين بالله، وَيَسْتَغْفِرُونَ، وَيُقِرُّونَ بِبَعْضِ رُبُوبِيَّتِهِ، وَيُعْظَمُونَ حَرَمَهُ وَشَعَائِرَهُ، وهذا نوعٌ من الإيمان؛ عَلِمَ أَنَّ الْمُنْفِيَّ هُوَ الْإِيْمَانُ بِمَعْنَاهُ الْحَقِيقِيُّ الشَّرْعِيُّ، لا المجازيُّ اللُّغَوِيُّ^(٣)، وَعُلِمَ صِحْهُ الْقَاعِدَةِ.



القاعدةُ الثانيةُ عشرةُ

الكَلَامُ إِمَّا حَقِيقَةٌ، وَإِمَّا مَجَازٌ، وَكُلُّ مِنْهُمَا إِمَّا خَبْرٌ، وَإِمَّا إِنْشَاءٌ.

أما الحَقِيقِيُّ؛ فهو: ما أُريدَ ظاهِرُهُ، ويأتي خبراً، ويأتي إنشاءً.

وأما المَجَازِيُّ؛ ما أُريدَ غيرُ ظاهِرِهِ، ويأتي خبراً، ويأتي إنشاءً أيضاً.

فهذه أربعةٌ بمقتضى القسمة العقلية، وإليك الشواهد من كتاب الله تعالى:

الأول: المركَّبُ الخبريُّ الحَقِيقِيُّ: ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَنِينٍ﴾ [الفلم: ١٤]، أي: فَعَلَ كَلَّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَمَوِّلاً كَثِيرَ الْأَوْلَادِ.

وكذلك: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ﴾ [البقرة: ١٢٥]، على قراءة فتح

(١) وهي قراءة ابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٠٢)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٧٨).

(٢) كما سيأتي في القاعدة الثالثة والثلاثين.

(٣) وبهذا يظهر بطلان تعريف الإيمان بمجرّد التصديق.



الخاء^(١) فِعْلاً مَاضِياً.

الثاني: المَرْكَبُ الخَبْرِيُّ المَجَازِيُّ: ﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾

[البقرة: ٣٨٢]، على قراءة رفع الفعل على الإخبار^(٢)، وهو مجازٌ، والحقيقة النهي.

الثالث: المَرْكَبُ الإنشائي الحقيقي: ﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ [غافر: ٤٦]، على

قراءة النداء^(٣)، وهو إنشاءٌ حقيقيٌّ، أي: نداءٌ على حقيقته.

الرابع: المَرْكَبُ الإنشائي المجازي: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]،

على قراءة كسر الخاء، فعل أمرٍ، وليس المراد حقيقته المفيدة للوجوب، والقريئة

الصارفة: شرعية^(٤)، والعلاقة: الأمرية^(٥).



(١) وهي قراءة نافع وابن عامر، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (١/ ٥٣١)، والمبهبج، لسبط الخياط (٢/ ٣٥٥).

(٢) و(لا) نافية، وسكون لام الفعل عارض، والفعل مرفوع بالضمّة المقدرة منع من ظهورها اشتغال الحرف بعلامة المناسبة، وهي: «الوصل بنية الوقف»، ولم أقف على توجيه لهذه القراءة، ولكن دَلَّ عليها ثبات الألف، ولو كان الفعل مجزوماً لقليل: لا يُضَرُّ، وهذه القراءة لأبي جعفر، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٤/ ١٢٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢٧).

(٣) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وشعبة، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٤١٩)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٣٦٥).

(٤) أي: إن السنة دلت على استحباب الصلاة خلفه لطواف القدوم، فالصارفُ شرعيٌّ.

(٥) أي: إنه لما كانت الصلاة خلف المقام مطلوبة شرعاً - ولو استحباباً - ساغ استعمال فعل الأمر لها.



القاعدة الثالثة عشرة

المجازُ قد يَكُونُ عَقْلِيًّا، وقد يَكُونُ لُغَوِيًّا، وقد يَكُونُ تَرْكِيبِيًّا (١).

ويأتي بيانه -على الترتيب- فيما يلي من القواعد (٢).



القاعدة الرابعة عشرة

المجازُ العَقْلِيُّ قائمٌ على نِسْبَةِ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وهذه النسبة قد تكونُ نِسْبَةً إِسْنَادِيَّةً، وقد تكونُ نِسْبَةً إِضَافِيَّةً، وقد تكونُ نِسْبَةً إِيقَاعِيَّةً، وقد تكونُ نِسْبَةً وَصْفِيَّةً (٣).

وإليك البيان:

النسبة الإسنادية: إسنادُ الفعلِ أو شِبْهُ الفعلِ إلى غيرِ ما هو له، ويأتي بيانه في القاعدة التالية.

النسبة الإضائية: إضافة المصدرِ إلى معموله (٤)، نحو: ﴿إِلَّا بِشَقِّ الْأَنْفُسِ﴾ [النحل: ٧]، على قراءةِ الفتح (٥)، أي: إلا بما تُشَقُّه الأنفُسُ، والأصل: إلا بشَقِّ السَّفَرِ للأنفُسِ (٦).

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٥١).

(٢) وهي القواعدُ الرابعة عشرة، والخامسة عشرة، والسادسة عشرة، والسابعة عشرة.

(٣) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٥٥).

(٤) انظر: حلية اللب المصون، للدمنهوري (ص ٤٥)، ومعمولُه هنا: فاعلُه.

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٢٤٤)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٣٩).

(٦) انظر: الكشاف، للزمخشري (٢/ ٥٩٤)، والبحر المحيط، لأبي حيان (٦/ ٥٠٨).



وكذلك: ﴿بَزِيْنَةَ الْكَوَاكِبِ﴾ [الصفات: ٦]، على قراءة الإضافة^(١)، أي: بما تزيئهُ الكواكِبُ، والأصل: بزيئتنا للسماءِ بالكواكِبِ.

النسبة الإيقاعية: وهي إيقاعُ الفعلِ على غير ما حقه أن يُوقَعَ عليه^(٢)، نحو: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

قُرئ: ﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾ بالكسر^(٣)، أي: المُحصِنَاتِ أزواجهن، وهذا مجازٌ عقليٌّ بالنسبة الإيقاعية، على اعتبار أن الحقيقة: المحصِنَاتِ أنفسهن بالأزواج^(٤).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

قُرئ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، بالنصب، أي: واتقوا الأرحامَ، وهذا مجازٌ عقليٌّ بالنسبة الإيقاعية، والحقيقة: واتقوا الله في الأرحام^(٥).

النسبة الوصفية: وهي وَصْفُ الشَّيْءِ بِصِفَةٍ مِنْ أَوْجَدِهِ، نحو: ﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحجر: ٤١]، على قراءة الرَّفْعِ والتَّنْوِينِ فِي كَلِمَةِ ﴿عَلَيَّ﴾، والمعنى: هذا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ، عَلَيَّ مِنْ أَوْجَدِهِ^(٦).

(١) وهي قراءة العشر عدا عاصمًا وحمزة، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٣١)، والنشر، لابن الجزري (٣٥٦/٢).

(٢) حلية اللب المصون، للدمنهوري (ص ٤٥).

(٣) وهي قراءة الكسائي، انظر: الإرشاد (٢/٥٩٦)، والمبهبج، لسبط الخياط (٢/٤٢٤).

(٤) وهذا التقدير أقرب؛ لأن السياق في وَصْفِ المنكوحَةِ، ووصفها بالعِقَّةِ أَوْلَى مِنْ وَصْفِهَا بِإِعْفَافِ الزَّوْجِ، وعلى التقدير الآخر: المحصِنَاتِ أزواجهن، لا مجازًا.

(٥) انظر: تفسير الطبري (٦/٣٤٧).

(٦) ولا أعرف أحدًا قال به، ومثله: ﴿الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، أي: مَنْ قَالَه، وَأَحْكَمَه، وَأَنْزَلَه،

وانظر: الإيضاح، للقزويني (١/١٢٧)، والمطول لسعد الدين، التفتازاني (ص ٥٨).



القاعدة الخامسة عشرة

إذا أُسِنِدَ الفِعْلُ، أَوْ شَبَّهُهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ؛ فَهُوَ إِسْنَادٌ مَجَازِيٌّ^(١)، وَيُسَمَّى مَجَازًا عَقْلِيًّا.

ومفهوم القاعدة أنه إذا أُسِنِدَ الفِعْلُ، أَوْ شَبَّهُهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ؛ فَهُوَ إِسْنَادٌ حَقِيقِيٌّ.

وحيثُذ يكون مُقتَضَى القاعدة ومفهومها: أن الجملة الفعلية، وشبهها أربعة أقسام، فخذ بيانها:

إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى مَا هُوَ لَهُ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] على قراءة النصب، أي الوصل الذي كان بينكم.

إِسْنَادُ الفِعْلِ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾، على قراءة الرفع^(٢)؛ لأنَّ البَيْنَ مَحَلٌّ للتقطيع.

إِسْنَادُ شِبْهِ الفِعْلِ إِلَى مَا هُوَ لَهُ: ﴿كَذَلِكَ يَطْمَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: ٣٥]. قُرِئَتْ بِإِضَافَةِ ﴿قَلْبٍ﴾ إِلَى ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، وَ﴿جَبَّارٍ﴾ صِفَةً، شَبَّهُهُ فِعْلٌ^(٣) لـ ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، وَعَلَيْهِ فَالضَّمِيرُ الْمَسْنُودُ إِلَيْهِ، الْمَسْتَرُّ الْمَرْفُوعُ بِـ ﴿جَبَّارٍ﴾؛ عَائِدٌ عَلَى ﴿مُتَكَبِّرٍ﴾، وَهُوَ إِسْنَادٌ حَقِيقِيٌّ.

(١) انظر: الجواهر، للهاشمي (ص ٢٥٥).

(٢) وهي قراءة العشرة عدا المدنيين وحفصًا والكسائي، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/٤٦٧)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٦٠).

(٣) وهو من الصيغ المحوِّلة عن اسم الفاعل. انظر: شذا العرف، لأحمد الحملاوي (ص ١٢١).



إِسْنَادٌ شَبِهَ الْفِعْلَ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ: قِرَاءَةُ الْقَطْعِ عَنِ الْإِضَافَةِ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ (١)؛
 فَيَكُونُ ﴿جَبَّارٍ﴾؛ صِفَةً ثَانِيَةً لـ ﴿قَلْبٍ﴾، وَعَلَيْهِ فَالضَّمِيرُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ، الْمَسْتَرُّ
 الْمَرْفُوعُ بِـ ﴿جَبَّارٍ﴾، عَائِدٌ عَلَى ﴿قَلْبٍ﴾، وَهُوَ إِسْنَادٌ مَجَازِيٌّ؛ إِذِ الْجَبَّارُ: صَاحِبُ
 الْقَلْبِ، لَا الْقَلْبُ.



القاعدة السادسة عشرة

المجاز اللغوي هو: استعمال كلمة في غير ما وضعت له، وينقسم إلى قسمين:
 مجاز مفرد مرسل، ومجاز مفرد بالاستعارة (٢).

أما المجاز المفرد المرسل، فهو: لفظ مفرد، استعمل في غير معناه الأصلي؛
 لملاحظة علاقة مرسله (٣)، مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي (٤).

ومن شواهد هذا النوع في كتاب الله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣]،
 قُرِئَتْ: ﴿حُسْنًا﴾، بضم فسكون، واللفظ المجاز في الآية: (حُسْنًا)، والاستعمال
 الحقيقي: وقولوا للناس أي كلام يكون مؤداه الحسنة.

والقرينة: لغوية؛ إذ الحسنة مصدر، والأصل في المصدر أن لا يوصف به، ولا

(١) وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر بخلف عنه، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٤٣)، والنشر، لابن
 الجزري (٢/ ٣٦٥).

(٢) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ص ٣٦٢).

(٣) أي: مطلقة غير مقيدة بالمشابهة.

(٤) انظر: حلية اللب المصون للدمنهوري (ص ١٤٨).



يُخْبِرُ بِهِ، وَالْعَلَاقَةُ: اللَّزُومِيَّةُ، أَي: إِنَّ الْحُسْنَ مِنْ لَوَازِمِ حُبِّ الْخَيْرِ لِلنَّاسِ.

وأما المجازُ المفردُ بالاستعارة، فهو: لفظٌ مفرد، استعملَ في غير معناه الأصليِّ؛

لملاحظةِ علاقةٍ مشابهةٍ، مع قرينةٍ دالةٍ على عدم إرادة المعنى الأصليِّ (١).

ومن شواهدِ هذه القاعدةِ في كتابِ الله تعالى: الآيةُ القرآنيةُ التاليةُ: ﴿وَمَا يَنْظُرُ

هَؤُلَاءِ إِلَّا الصَّيْحَةَ وَحِدَةً مَّا لَهُمْ مِنْ فَوَاقٍ﴾ [ص: ١٥]، قُرِئَ ﴿فَوَاقٍ﴾ بفتحِ الفاء، و﴿فَوَاقٍ﴾ بضمِّها (٢).

أما الفَواقُ بالفتح؛ فمِمعنى الإفاقةِ والاستراحةِ (٣)، من الفعلِ أفَاقَ، كالجوابِ

بمعنى الإجابةِ مِنَ الفعلِ أَجابَ، قاله مؤرِّجُ السَّدوسيِّ (٤)، والفرَّاءُ (٥)، ومن

(١) انظر: حلية اللب المصون للدمنهوري (ص ١٤٩). ومتى صُرِّحَ بالمشبه به؛ فالاستعارةُ تصرّحية،

وضابطُ المجازِ المفردِ بالاستعارة: تشبيهٌ حُدِفَ منه أحدُ طرفيه (المشبه، أو المشبهُ به)، وأداةُ

الشبهِ، ووجهُ الشبهِ، ولا بُدَّ من تناسيِ التشبيهِ من أصله. نحو: (رأيتُ أسدًا يحمل سيفًا).

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/٤٠٣)، وغاية الاختصار

(٢/٦٣٧).

(٣) تقول العرب: ما أقام عندي فَوَاقٍ نَاقَةٍ، وبعضُ يقول: فَوَاقٍ نَاقَةٍ، بمعنى: الإفاقة. كإفاقةِ المَعْشِيِّ

عليه. انظر: لسان العرب، لابن منظور (فوق) (١٠/٣١٦).

(٤) أبو فيد النحوي البصري، أخذ العربية عن الخليل بن أحمد، وروى الحديث عن شعبة بن الحجاج

وأبي عمرو بن العلاء وغيرهما، وله عدة تصانيف، منها كتاب الأَنواءِ وكتاب غريب القرآن

وغيرهما، توفي سنة ١٩٥ هـ، انظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان (٥/٣٠٤).

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الأسلمي المعروف بالفَرَّاءِ، أُنْعِمَ الكوفيِّين وأعلَمُهم بالنحو،

صنَّفَ معاني القرآنِ ومُشكِلَ اللُغَةِ وغيرَهما، تُوفِّي سنة ٢٠٧ هـ، انظر: إنباه الرواة، للفظي (٤/٧)،

ووفيات الأعيان، لابن خلكان (٦/١٧٦).



المفسرين ابنُ زيدٍ (١) والسُّدِّيُّ (٢) (٣).

وأما الفُوقُ بالضمِّ فبمعنى: الزمن الذي بينَ حَلْبِي حَالِبِ الناقَةِ، وَرَضَعَتِي رَضِيعِهَا (٤).

وعلى قراءة الضمِّ يكونُ في الآية مجازُ مفردٌ بالاستعارة؛ حيثُ استُعيرتُ كلمةُ ﴿فُوقٍ﴾؛ لتشبيهِ قَصْرِ الزَّمَنِ بعدَ النفخةِ بِقَصْرِ زمنِ الفُوقِ، والقرينةُ الصارفةُ: حاليةٌ (٥)، والعلاقةُ: المشابهةُ.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَذِّنْ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ﴾ [الحج: ٣٩]، قُرِئَتْ ﴿يُقَاتِلُونَ﴾ بالبناء للمفعول. استُعيرتُ المقاتلةُ؛ لتشبيهِ شِدَّةِ الأَذَى بالقتل، كقولك: قَتَلْتَهُ ضَرْبًا، والقرينةُ الصارفةُ: حاليةٌ؛ إذِ الخطابُ لمن وَقَعَ عليهم الأذى، والعلاقةُ: المشابهةُ.



(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العمري، صاحب قرآن وتفسير، له تفسير في مجلد، وكتاب في الناسخ والمنسوخ، حدث عن أبيه وابن المنكدر، روى عنه هشام بن عمار وقتيبة وغيرهما، توفي سنة ١٨٢ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٨/ ٣٤٩)، وطبقات المفسرين، للدوادري (١/ ٢٧١).

(٢) هو أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الهاشمي الكوفي، الإمام المفسر، روى عن ابن عباس وأنس وغيرهما، روى عنه أبو عوانة والثوري وغيرهما، توفي سنة ١٢٧ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي (٥/ ٢٦٥)، والوافي بالوفيات، لصالح الدين الصفدي (٩/ ٨٥).

(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٩/ ٣٤٦).

(٤) انظر: المفردات، للراغب (ص ٦٤٩).

(٥) ومعنى الحَالِيَّةِ: أنَّ حالَ الناسِ في تلك الساعة ليس حالَ حَلْبِ ناقَةٍ أو عَنزٍ.



القاعدة السابعة عشرة

المَجَازُ التَّرْكِيبِيُّ هُوَ: اسْتِعْمَالُ جُمْلَةٍ لَا يُرَادُ ظَاهِرُهَا، وَيَنْقَسِمُ إِلَى مَجَازٍ مُرَكَّبٍ مُرْسَلٍ، وَمَجَازٍ مُرَكَّبٍ بِالِاسْتِعَارَةِ.

أَمَّا المَجَازُ المُرَكَّبُ المُرْسَلُ فَهُوَ: جُمْلَةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ المَعْنَى الَّذِي وُضِعَتْ لَهُ؛ لِعَلَاقَةٍ مُرْسَلَةٍ، مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنَ المَعْنَى الْأَصْلِيِّ (١).

وَيَكُونُ فِي الجُمْلَةِ الخَبَرِيَّةِ، وَيَكُونُ فِي الجُمْلَةِ الإنشائية، **وَالِيكَ الْأَمْثَلَةُ.**

مَجَازٌ مُرَكَّبٌ مُرْسَلٌ خَبَرِيٌّ: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا﴾ [البقرة: ٢٣٣]، قُرِئَتْ بَرَفْعِ الفِعْلِ المِضَارِعِ (٢)؛ إِخْبَارًا عَنِ عَدَمِ وِجُودِ المِضَارَةِ، مَجَازًا، وَحَقِيقَتُهَا: النِّهْيُ عَنِ المِضَارَةِ، أَوْ نَقُولُ: جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ مُؤَوَّلَةٌ بِالإنشائية، أَوْ خَبَرٌ أُرِيدَ بِهِ النِّهْيُ.

مِثَالٌ آخَرٌ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلْمًا﴾، قُرِئَتْ: ﴿يُقَتِّلُونَ﴾، بِفَتْحِ التَّاءِ، بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَهِيَ جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ تَفِيدُ الحَالَ، وَالاسْتِقْبَالَ، وَليسَ هَذَا مَرَادًا، بَلِ المَرَادُ: إِفَادَةُ المَاضِي، أَي: أُذِنَ لِلَّذِينَ قُوتِلُوا.. وَإِذَا جِيءَ بِالمِضَارِعِ وَالمَرَادُ المَاضِي؛ فَهَذَا مَجَازٌ تَرْكِيبِيٌّ خَبَرِيٌّ، وَالقَرِينَةُ هُنَا: حَالِيَّةٌ (٣)، وَالعَلَاقَةُ: الاسْتِمْرَارِيَّةُ.

وَعَلَى قِرَاءَةِ ﴿يُقَتِّلُونَ﴾؛ بِالْبِنَاءِ لِلْمَعْلُومِ (٤)؛ فِي الآيَةِ مَجَازٌ مُرْسَلٌ مُرَكَّبٌ

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٧٤).

(٢) تقدم ذكرها ومن قرأ بها، ص ١٨.

(٣) أي: حالهم وقت نزول الآية؛ كان كذلك.

(٤) وهي قراءة العشرة عدا المدنيين وابن عامر وحفصًا، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٥٧٩)، =



أيضًا، وهو: استعمال المضارع للاستقبال دون الحال، أي: أذن للذين يودون أن يُقاتلوا من آذاهم.. والقرينة هنا أيضًا: حالية^(١)، والعلاقة: المستقبلية.

مَجَازُ مَرْكَبٍ مُرْسَلٍ إِنْشَائِيٌّ: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥]، قُرِئَتْ: بكسر الخاء؛ فعل أمرٍ، وحقيقة الأمر: الطلبُ على وجه الإلزام^(٢)، وليس مرادًا هنا، بل المراد: الطلبُ على وجه الاستحباب؛ فالجملة ليست على ظاهرها، بل هي مؤولةٌ، وهي مجازٌ مركَّبٌ مرسلٌ إنشائيٌّ، والقرينة: شرعية^(٣)، العلاقة: الآمرية.

وكذلك قوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصفات: ١٥٣]، قُرِئَتْ بالاستفهام، وحقيقة الاستفهام: طلبُ الإفهام، أو الإجابة على السؤال، وليس هذا مرادًا في الآية، بل المراد: الاستفهامُ على وجه الإنكار، فالتركيبُ هنا مجازيٌّ إنشائيٌّ، والقرينة: حالية^(٤)، والعلاقة: الاستفهامية.

وأما المجازُ المركَّبُ بالاستعارة؛ فهو: جملةٌ استعملت في غير المعنى الذي وضعت له؛ لعلاقة المشابهة، مع قرينة مانعة من المعنى الأصلي، ويسميه البيانون: الاستعارة التمثيلية^(٥)، والعلاقة: المشابهة دائمًا، والقرينة: حالية دائمًا، وضابط الاستعارة التمثيلية: جميع الأمثال السائرة نثرًا، ونظمًا.

= والنشر، لابن الجزري (٢/٣٢٦).

(١) لأن حالهم وقت نزول الآية أنهم لم يبدؤوا القتال بعد؛ فحمل المضارع على معنى الاستقبال.

(٢) قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣]. وانظر: الأصول من علم

الأصول، لمحمد العثيمين (ص ٢٤).

(٣) تقدم بيانها، ص: ٢٦.

(٤) أي: والحال أن الله يعلم أنه لم يصطف البنات على البنين.

(٥) انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٩٨).

ولا أُجِدُّ لها مثلاً في كتابِ الله تعالى، في حُدُودِ بَحْثِي المتعلِّقِ باستخراج القواعدِ البلاغِيَّةِ مِنَ الْقُرْآنِيَّةِ (١).



القاعدةُ الثامنةُ عشرةُ

الأصلُ في المُسندِ إليه ذِكْرُه، فإذا حُذِفَ؛ فلِغَرَضٍ (٢).

وشاهدُ هذه القاعدة في كتابِ الله تعالى: الآيةُ القرآنيَّةُ التاليَّةُ:

﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ [يونس: ٨٩]، قُرِئَ: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ بتخفيفِ النونِ (٣)؛ علامةُ رفعٍ

للفعلِ، والتقديرُ: وأنتما لا تتبعانِ سبيلَ الذين لا يعلمون.

وحُذِفَ المُسندُ إليه ليحتَمِلَ التركيبُ طلبَ الكفِّ ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾، وهذا من

أبرزِ صُورِ إعجازِ القراءاتِ القرآنيَّةِ.



القاعدةُ التاسعةُ عشرةُ

يُحذَفُ المُسندُ إليه لِأَغْرَاضٍ، مِنْهَا: الحَدْرُ مِنَ الإِفْرَاقِ (٤).

﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (٨٦) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴿[المؤمنون: ٨٦-٨٧].

(١) أعني: مما يُمكن أن يَحْكِيَه اللهُ ﷻ في كتابه العزيز عن غيرِه في قَصَصِهِم، أما أن تكون الاستعارة التمثيليَّةُ منسوبةً إلى اللهِ وَمِنْ قَوْلِهِ؛ فاللهُ منزهٌ عن ذلك.

(٢) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (٩٥).

(٣) وهي قراءة ابن عامر بخلف عن هشام، انظر: التيسير، للداني (ص ٣١١)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٨٦).

(٤) ويعبر عنه البلاغيون بإمكانِ الجحود، انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٤)، وجواهر

البلاغة، للهاشمي (ص ٩٦).



قُرئ: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾^(١)، برفع لفظ الجلالة خبراً للمسند إليه المحذوف، والتقدير: رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ؛ اللهُ.

فلو ذكروا المسند إليه في جوابهم؛ لكان ذلك إقراراً تاماً بربوبية الله، لما في تعريف المبتدأ والخبر من إفادة الحصر، وهم لم يكونوا كذلك؛ فحذفوا ليقصروا على نوع إقرار بأن السَّمَوَاتِ مُلْكُ اللهُ، وهذا ثابت عندهم.



القاعدة العشرون

المُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ الإِسْمِيَّةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُعْرَفًا أَوْ مُخَصَّصًا^(٢).

لأنه محكوم عليه، ولا يُحَكَّمُ على مجهول.

وشاهد هذه القاعدة في كتاب الله ﷻ: العدم، أي: إنك لن تجد المسند إليه في كتاب الله تعالى إلا معرفاً، أو مُخَصَّصًا.

فإن أورد عليك نحو قوله تعالى: ﴿ظَلَمْتُ بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]، على قراءة ﴿ظَلَمْتُ﴾ بالرفع مُسْنَدًا إِلَيْهِ، وهو نكرة؛ فالجواب أنه مُخَصَّصٌ بوصفٍ مقدر، أي: ظَلَمْتُ كَثِيرَةً، والمقدر في منزلة وقوة الملقوظ^(٣).

وعلى قراءة الجر: ﴿سَحَابٌ ظَلَمْتُ﴾^(٤)؛ يكون المسند إليه ﴿بَعْضَهَا﴾

(١) وهي قراءة البصريين، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٨٧)، والمستنير، لابن سوار (٢/٣١٦).

(٢) انظر: الإيضاح، للقزويني (٢/٩)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٠٨).

(٣) انظر: المشكاة الفتحة على الشمعة المضية، للدُّمياطي (ص ١٥).

(٤) وهي رواية البرزي عن ابن كثير، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٨٣)، والنشر، لابن الجزري (٢/٣٣٢).

معرفاً بالإضافة إلى الضمير.

وإن أوردَ عليك قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، على قراءة ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالبناء للمفعول^(١)، و﴿رِجَالٌ﴾ مسندٌ إليه نكرةٌ، فالجوابُ أنه مخصَّصٌ بالوصفِ بعده، وهو جملةٌ ﴿لَا تُلْهِيهِمْ﴾.



القاعدة الحادية والعشرون

يُعرفُ المُسندُ إليه بالموصُولِ لأغراضٍ. منها: التَّنْبِيهُ عَلَى خَطَأِ غَيْرِ الْمَخَاطَبِ^(٢).

وشاهدُ هذه القاعدةِ في كتابِ اللهِ ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا

وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ١٠٧].

قُرِئَتْ ﴿الَّذِينَ﴾ بالقطعِ والاستِثْنافِ^(٣)، والاسمُ الموصولُ مُسندٌ إليه، وفي

صِلته إشعارٌ بخطأِ الموصولِ، ولو لم يُذكرْ الخبرُ كما هو هنا.



(١) وهي قراءة ابن عامر وشعبة، انظر: الإرشاد، لأبي الطيب (٢/٧٤٦)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/٧٦٢).

(٢) انظر: الجواهر، للهاشمي (ص ١١٤).

(٣) وهي قراءة المدنيين وابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٣٠٥)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٨١).



القاعدة الثانية والعشرون

يُنَكَّرُ الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ لِأَغْرَاضٍ مِنْهَا: التَّعْظِيمُ^(١)، وَمِنْهَا: التَّكْثِيرُ^(٢).

وشاهد هذه القاعدة في كتاب الله ﷻ: قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [المؤمنون: ٣٦-٣٧]، قُرِئَتْ بِنِوَاءِ الْفِعْلِ لِلْفَاعِلِ، وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ؛ لِإِفَادَةِ التَّعْظِيمِ، أَي: رِجَالٌ عِظَامٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ.

وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي جَعَلَ فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا وَجَعَلَ فِيهَا سِرَاجًا﴾ [الفرقان: ٦١].

قُرِئَتْ ﴿سِرَاجًا﴾ بِالْإِفْرَادِ، وَهُوَ نَكْرَةٌ فِي سِيَاقِ الْإِثْبَاتِ؛ يَفِيدُ التَّعْظِيمَ، أَي: سِرَاجًا عَظِيمًا.

و﴿سِرَاجًا﴾ وَإِنْ كَانَتْ مَفْعُولًا بِهِ إِعْرَابًا، لَكِنَّهَا فِي حُكْمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ ﴿جَعَلَ﴾ إِذَا نَصَبَتْ مَفْعُولَيْنِ؛ فَهَمَا فِي الْأَصْلِ: مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرٌ، وَأَصْلُ الْجُمْلَةِ: فِي السَّمَاءِ سِرَاجٌ عَظِيمٌ، وَنَظِيرُ هَذَا التَّنْكِيرِ الْمَفِيدِ لِلتَّعْظِيمِ فِي الشُّعْرِ:

لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ^(٣)

(١) انظر: الإيضاح، للقزويني (٢/ ١٢٨)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٣٥).

(٢) لم أجد من ذكره، ولكنه معنى صحيح.

ومنها الإطلاق، وله في كتاب الله شواهد، لكنها ليست على شرطني، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبُحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧].

(٣) صدر بيت من الطويل لأبي الطّمّحان مولى ابن أبي السّمط، تتمته:

وليس له عن طالب العرف حاجب

انظر: ديوان المعاني، لأبي هلال العسكري (١/ ٢٣)، والإيضاح، للقزويني (٢/ ٣٦).



وَشَاهِدُ التَّكْثِيرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا سُرَجًا﴾، بِالْجَمْعِ. أَي: سُرَجًا كَثِيرَةً (١).

وَيُمْكِنُ الْاسْتِشْهَادُ - أَيْضًا - بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَسِيحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ﴾ [المؤمنون: ٣٦-٣٧] عَلَى تَقْدِيرٍ: كَثِيرُونَ.



القَاعِدَةُ الثَّلَاثَةُ وَالْعِشْرُونَ

نَفْيُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ جَمْعًا لَا يُفِيدُ اسْتِغْرَاقَ جِنْسِهِ.

فَإِذَا قُلْتَ: لَا رِجَالَ فِي الدَّارِ؛ تَسْتَطِيعُ الْاسْتِثْنَاءَ، فَتَقُولُ: بِلِ رِجْلَانِ، أَوْ: بِلِ رِجْلٍ (٢).

وَشَاهِدُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ التَّالِيَةُ: ﴿فَقَلِّتُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَالَهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة: ١٢].

قُرِيءَ: ﴿لَا أَيْمَنَ﴾ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ: جَمْعَ يَمِينٍ، وَالْمَنْفِيُّ: الْأَيْمَانُ الْمَأْخُوذَةُ مِنْهُمْ فِي الْعُهُودِ، لَا جِنْسُ الْيَمِينِ، وَعَلَيْهِ فَتَسْتَطِيعُ أَنْ تَقُولَ: إِلَّا يَمِينًا لَهُمْ فِيهَا مَصْلِحَةٌ، وَهَذِهِ أَشَدُّ فِي ذِمِّ أَخْلَاقِ الْكُفْرِ الْفَجْرَةِ.

(١) وَإِنْ كَانَ التَّكْثِيرُ مُسْتَفَادًا - أَيْضًا - مِنْ صِيغَةِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ «فُعُلٌ»، وَمِنْ شَوَاهِدِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ الْمَنْكُرِ الْمَفِيدِ لِلْكَثْرَةِ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ لَنَا الْأَجْرُ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَلِيِّينَ﴾ [الشعراء: ٤١] أَي: كَثِيرًا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤]، أَي: كَثِيرُونَ، وَقَوْلُهُ ﷻ: «هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ؟ قَالَ: إِنْ فِيهَا لَوْرَقًا» أَي: وَرَقًا كَثِيرَةً.

(٢) انظُرْ: شَرْحَ عَقُودِ الْجَمَانِ، لِلْسَيُوطِيِّ (ص ١٨).



القاعدةُ الرابعةُ والعشرون

نَفْيُ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَصْدَرًا، أَوْ اسْمًا مُفْرَدًا؛ يُفِيدُ الْإِسْتِغْرَاقَ (١).

فإذا قلت: لا صَبْرَ عِنْدَ فُلَانٍ؛ فقد نَفَيْتَ عَنْهُ جِنْسَ الصَّبْرِ، وَأَصْلُهُ، وَإِذَا قُلْتَ: لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ؛ فقد نَفَيْتَ جِنْسَهُ، وَمِنْ ثَمَّ لَا تَسْتَطِيعُ الْإِسْتِثْنَاءَ.

وشاهدُ هذه القاعدةُ في كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: الْآيَةُ الْقُرْآنِيَّةُ التَّالِيَةُ: ﴿فَقَتِلُوا آيَمَةً الكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا آيَمَنَ لَهُمْ﴾.

قُرَى: ﴿لَا آيَمَنَ لَهُمْ﴾ (٢)، بِكسْرِ الهمزة، والمنفِيّ الإيمانُ، وهو مصدرٌ دَخَلَتْ عَلَيْهِ لا النافية للجنس؛ فاستغرقت جميعَ درجاته وشعبه.

وبإعمالِ قاعدة: «الأصلُ في الكلامِ: حَمْلُهُ عَلَى ما وُضِعَ لَهُ، إِلَّا لِقَرِينَةٍ وَعَلاقَةٍ تَصْرِفَانِهِ عَنْهُ»؛ فالأصلُ: نَفْيُ وُجودِ الإيمانِ (٣).



(١) شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٨).

(٢) تقدم تخريج هذه القراءة ص ٢٥.

(٣) فإن قيل: إنهم يؤمنون بوجود الخالق الرازي؛ قلنا: المنفي في الآية جنسُ الإيمان الشرعي، وإيمانهم هذا ليس شرعيًّا؛ إذ المرادُ بالإيمانِ في لسانِ الشارعِ الحكيمِ: قولٌ، واعتقادٌ، وعملٌ.



القاعدة الخامسة والعشرون

يُحَذَفُ الْمَسْنَدُ لِأَغْرَاضٍ، مِنْهَا: تَهْوِيلُهُ.

وَيُشْتَرَطُ ظُهُورُهُ بِدَلَالَةِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ (١).

وشاهد هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

قُرَى: ﴿الَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾ (٢)، على القطع والاستثناف، والخبر محذوف، تقديره: يُعَذَّبُونَ (٣)، ودل عليه صلة الموصول، فالمخاطب يستطيع الحكم على الموصول بمجرد سماع ما ذكر في الصلة، وغرض الحذف: التهويل، والتفطيع.



القاعدة السادسة والعشرون

يُحَذَفُ الْمَسْنَدُ لِأَغْرَاضٍ، مِنْهَا: الْحَذَرُ مِنَ الْإِقْرَارِ (٤).

مثال ذلك: ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٦٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٦-٨٧] (٥).

(١) انظر: عقود الجمان، للسيوطي (ص ٣١)، جواهر البلاغة، للهاشمي (١٢٠).

(٢) وهي قراءة المدنيين وابن عامر، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٥١٨)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ١٨٢).

(٣) انظر: التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، للمهدوي (٣/ ٣٠٤).

(٤) انظر: الجواهر، للهاشمي (ص ١٣٣).

(٥) مرر ذكر هذه الآية في القاعدة التاسعة عشرة، مثالاً على حذف المسند إليه لذات الغرض.



قُرئ: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ برفع لفظ الجلالة مبتدأ للخبر المحذوف، والتقدير: الله رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ.

فلو ذكروا المسند في جوابهم؛ لكان ذلك إقراراً تاماً بربوبية الله، لما في تعريف المبتدأ والخبر من إفادة الحصر، وهم لم يكونوا كذلك؛ فحذفوا ليقصروا على نوع إقرار بأن السَّمَوَاتِ مُلْكُ اللَّهِ، وهذا ثابتٌ عندهم ويعتقدونه.



القاعدة السابعة والعشرون

مِنْ أسَالِبِ الحَصْرِ^(١): تَعْرِيفُ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ، وَلامُ الإِسْتِغْرَاقِ، وَضَمِيرُ الفَصْلِ.

فمِنْ شواهِدِ الأسلوبِ الأوَّلِ؛ قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنزَلْنَاكَ وَأَنْتَ بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾

[الشعراء: ١١١].

قُرئ: ﴿وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾^(٢)، جملة اسمية، وكل من طرفيها معرف.

وتقدير الكلام: وما أتباعك إلا الأردلون.

ومِنْ شواهِدِ الأسلوبِ الثاني قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾ [الحديد: ٢٤].

قُرئ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾^(٣)، وأصل الجملة: فإن الله الغني الحميد،

أي: لا غيره.

(١) والحصر والقصر كلاهما بمعنى واحد.

(٢) تقدم تخريجها ص: ١٨.

(٣) وهي قراءة المدنيين وابن عامر، انظر: التيسير، للداني (ص ٤٨١)، والنشر، لابن الجزري

(٣٨٤/٢).



فَحْصَرَ الْغِنَى وَالْحَمْدُ فِي الْإِلَهِ ﷻ، بلام الاستغراق الداخلة على الخبر المفيدة للحصر، وهو استغراق حقيقي، لا ادعائي.

ومن شواهد الأسلوب الثالث قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾.

قُرئَ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ، وَأَصْلُ الْجُمْلَةِ: فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ، أَي: لَا غَيْرُهُ.

فَحْصَرَ الْغِنَى وَالْحَمْدُ بِضَمِيرِ الْفَصْلِ الْمَفِيدِ لِلْحَصْرِ.

وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَسَالِبِ تُعْرَفُ بِأَسْلُوبِ الْحَصْرِ بِالْفَحْوَى.

فائدة: كُلُّ حَصْرٍ يُفِيدُ التَّوَكِيدَ، وَلَا عَكْسَ (١)، وَعَلَيْهِ فَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ (إِنَّ) فِي الْآيَةِ حَصْرًا.



القاعدة الثامنة والعشرون

مَتَى كَانَ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ تَنَاسُبٌ، وَلَيْسَ نَمَّ مَا يَدْعُو إِلَى الْفَصْلِ؛ وَجَبَ وَضَلُّهُمَا، وَمَتَى أَرَدْتَ تَشْرِيكَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْحُكْمِ الْإِعْرَابِيِّ؛ وَجَبَ الْوَصْلُ بَيْنَهُمَا (٢).

أي: يَجِبُ الْوَصْلُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بِحَرْفِ الْعَطْفِ «و»؛ إِذَا وَقَعَ التَّنَاسُبُ فِي الْمَعْنَى، وَلَا مُسَوِّغَ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَمِنْ شَوَاهِدِ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سَهُولِهَا

(١) وتقدم الكلام فيه، ص: ٢٢.

(٢) انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم ومصطفى أمين، (ص ٢٣٣).



فُصُورًا وَتَحْتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَأَذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾
 قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا
 مُرْسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِءُ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ [الأعراف: ٧٤-٧٥].

قُرئ: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ﴾، بالوصل (١).

وذلك على سبيل سرد أقوال كل طرف، ابتداءً من: ﴿قَالَ يَقَوْمِ أَعْبُدُوا
 اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾
 [الأعراف: ٧٣]، فعطف على قوله قول قومه: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾، أي:
 قال صالح كذا، وقال قومه كذا.

فلما كان بين الأقوال تناسب، وليس ثم ما يدعو إلى الفصل؛ وجب الوصل،
 أي: العطف بالواو.

وكذلك إذا أردت التشريك في الحكم الإعرابي بين الجملتين؛ وجب الوصل بينهما.
وشاهد من كتاب الله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا
 السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣].

قُرئ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ﴾، عطفًا على الأوامر السابقة، ابتداءً من: ﴿يَأَيُّهَا
 الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمُ الَّتِي كُفِّرُوا بِنِهَايَةِ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ١٣٠].



(١) وهي قراءة ابن عامر، انظر: المستنير، لابن سوار (١٥٢/٢)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء
 (٤٩٤/٢).



القاعدة التاسعة والعشرون

متى جاز تقدير سؤال بين الجملتين؛ جاز الفصل بينهما، ومتى اختلفت الجملتان خبراً، وإنشاءً؛ وجب الفصل بينهما، ومتى كانت الثانية بياناً للأولى؛ وجب الفصل بينهما^(١).

أي: متى أمكن صياغة سؤال يستنبط من الجملة الأولى؛ جاز الفصل بين الجملتين.

وشاهد هذه القاعدة قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَأَذْكُرُوا آيَةَ اللَّهِ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَنْ يَعْلَمُونَ أَنَّ صَالِحًا مَرَّسَلٌ مِنْ رَبِّهِ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلَ بِهِ مُؤْمِنُونَ ﴿الأعراف: ٧٤-٧٥﴾ .

قري: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾، بدون واو العطف، والتقدير: لما قال لهم نبي الله صالح ما قال، ماذا قال له قومه؟ فجاءت الآية جواباً على السؤال بدون واو العطف: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا﴾.

(١) ويعبر البلاغيون عن الصورة الأولى بأنه متى جاز تقدير سؤال بين الجملتين؛ كان بينهما شبه كمال اتصال، وحينئذ يسوغ الفصل، وعن الصورة الثانية بأنه متى اختلفت الجملتان خبراً وإنشاءً؛ كان بينهما كمال انقطاع، وحينئذ يجب الفصل بينهما، وعن الصورة الثالثة بأنه متى كان بين الجملتين اتحاد تام، كأن تكون الثانية بياناً للأولى؛ كان بينهما كمال اتصال، وحينئذ يجب الفصل بينهما. انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٢٣٠).



وَمَتَى اخْتَلَفَتِ الْجُمَلَتَانِ خَبْرًا، وَإِنْشَاءً؛ وَجَبَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا.

وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ

الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩].

قُرئ: ﴿وَلَا تَسْئَلْ﴾، بالجزم^(١)، والجملتان مختلفتان خبراً وإنشاءً، وحسب

القاعدة؛ يجبُ الفصلُ، فلماذا جاءت موصولةً قولاً واحداً؟

الجواب: في الآية تقديرٌ، هو: فبشّر وأنذر ولا تسأل عن أصحاب الجحيم^(٢).

وَمَتَى كَانَتِ الثَّانِيَّةُ بَيَانًا لِلأُولَى؛ وَجَبَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا.

وشاهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى: الآية التالية:

﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ﴾ [البقرة: ١١٦].

قُرئ: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ بدونِ واوِ العطف^(٣)، أي: بالفصل، باعتبارِ

الجملة بياناً لما قبلها، كأنه قيل بعد ما عدّد شيئاً من قبائحهم: هل انقطع خيطُ إسهابهم في الافتراءِ على الله تعالى، أم امتدّ؟ فقيل: لا، بل امتدّ، فإنهم قالوا ما هو

أشنعُ وأفظعُ، قالوا: اتخذ الله ولداً..^(٤)



(١) وهي قراءة نافع ويعقوب، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/٣٥٣)، والنشر، لابن الجزري

(٢/٢٢١).

(٢) وعلى هذا التقدير يكون في الآية إيجاز قصر، وسيأتي في القاعدة التالية.

(٣) وهي قراءة ابن عامر، انظر: الإرشاد، لأبي الطيب (٢/٥٣٠)، والتيسير، للداني (ص ٢٣١).

(٤) انظر: روح المعاني، للألوسي (١/٣٦٤).



القاعدةُ الثالثون

كُلُّ مَعْنَى أُدِيَّ بِتَمَامِهِ فَصِيحًا بَيْنًا بِأَوْجَزِ لَفْظٍ؛ فَهُوَ الْإِيجَازُ، وَهُوَ نَوْعَانِ: إِيجَازُ قِصْرٍ، وَإِيجَازُ حَذْفٍ (١).

أما إيجازُ القِصْرِ: فهو تضمينُ العباراتِ القليلةِ القصيرةِ المعاني المتعدِّدة، مِن غيرِ حَذْفٍ، ومُعْظَمُ النظمِ القرآنيِّ إيجَازُ قِصْرٍ، ومِن شواهدِه قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوها الْحَمًا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

قُرئ: ﴿نُنشِزُهَا﴾، بالزاي، وفيه معنى النُّشُورِ -بالرَّاءِ- المأخوذِ مِنَ القراءةِ الأخرى (٢)، وزيادة؛ إذ إنَّ النُّشُورَ -بالزاي- معناه: الارتفاعُ، ونُنشِزُها: تَرَفَّعُها، ولا رَفَعَ إلا بالاحياءِ، بخلافِ ﴿نُنشِزُها﴾ بالراءِ في القراءةِ الثانيةِ، فهي بمعنى الإحياءِ دونَ الرِّفَعِ (٣).

وأما إيجازُ الحذفِ: فهو ما تضمَّنَ العباراتِ القليلة، لكن بسببِ حذفِ جَرَى على بعضها، ودلَّت عليه القرينةُ، ومن شواهدِه في كتابِ الله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

قُرئ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصبِ.

(١) انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ٦٨)، وجواهر البلاغة، للهاشمي (ص ١٩٧).
(٢) وهي قراءة المدنين والبصريين وابن كثير، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٤٢)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٣١).

(٣) انظر: لسان العرب، لابن منظور (نشر) (٥/٢٠٦)، وغريب القرآن، للسجستاني (ص ٤٧٢).



والأصل: اتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحامَ التي تساءلون بها.
وهذا إيجازٌ بالحذفِ، دَلَّتْ عليه قَرِينَةٌ لُغَوِيَّةٌ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجَرِّ (١).



القاعدةُ الحاديةُ والثلاثون

كُلُّ زِيَادَةٍ فِي اللَّفْظِ عَلَى أَصْلِ الْمَعْنَى، وَلَهَا فَائِدَةٌ، فَهِيَ إِطْنَابٌ (٢).

وَيَحْصُلُ الْإِطْنَابُ بِصَيَغٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا:

زيادةُ المبنى، كقوله تعالى: ﴿لَوْ يَجِدُونَ مَلَجًا أَوْ مَعْرَتًا أَوْ مَدْخَلًا لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ﴾ [التوبة: ٥٧].

قُرِيءَ: ﴿مَدْخَلًا﴾ (٣) بالتخفيف، وقُرِيءَ: ﴿مَدْخَلًا﴾، على الإطنابِ المقدرِ، أي: لو يجدون ملجأً، أو مغاراتٍ، أو مدخلاً -ولو ضيقاً- لَوَلَّوْا إِلَيْهِ.. ووجهُ الإطنابِ: سرعةُ الاعتراضِ بدممهم.

ويحصلُ الإطنابُ بالتكرارِ؛ لتقريرِ المعنى في نفسِ السامعِ، أو لِطَوْلِ الْفَصْلِ،

(١) إذ لا وجه لربط الأمر بتقوى الله بما في حيز الصلاة، فلو قلت: أيها الناس اتقوا الله الذي تساءلون بالأرحام؛ لكان لغواً، فتعين المعنى: واتقوا الأرحامَ التي تساءلون بها، وقراءة الخفض هي قراءة حمزة، انظر: المستتير، لابن سوار (٢/٩٩)، والمبهج، لسبط الخياط (٢/٤١٨).

(٢) انظر: البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص ٢٥٠). والإطناب: زيادة اللفظ على المعنى لفائدة. انظر: بغية الإيضاح، لعبد المتعال الصعيدي (٢/١١٠).

(٣) وهي قراءة يعقوب، انظر: غاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/٥٠٨)، والنشر، لابن الجزري (٢/٢٧٩).

وشاهدُه من كتابِ الله تعالى:

﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا أَوْ جَهَلَ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

قري: ﴿فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، بفتح همزة ﴿فَأَنَّهُ﴾، تكراراً لـ ﴿أَنَّهُ﴾، إما لتقرير وتمكين المعنى، وإمّا لطولِ الفصلِ.

ويحصلُ الإطنابُ بإعادةِ ذِكْرِ العاملِ، وشاهدُه من كتابِ الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رَسُولٌ مِّن قَبْلِكَ جَاءَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ [آل عمران: ١٨٤].

قري: ﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ بإعادةِ ذِكْرِ العاملِ (١).

وقري: ﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾ بحذفِ العاملِ.

فعلى القراءةِ الأولى يكونُ في الكلامِ إطنابٌ، ووجهُه: تكرارُ ذِكْرِ العاملِ، وفائدته: شيءٌ من المواساةِ للمخاطبِ، وهو هنا: النبيُّ ﷺ.

ويحصلُ الإطنابُ بالاعتراضِ، وللاعتراضِ أغراضٌ، منها سرعةُ التنزيهِ، ومنها التعظيمُ، وشاهدُه من كتابِ الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنثَى﴾ [آل عمران: ٣٦].

قري: ﴿وَضَعْتُ﴾ بسكونِ العينِ، وضمُّ التاءِ ضميراً للمتكلمِ (٢)، عائداً إلى امرأةِ عمرانَ.

(١) وهي قراءة رواية هشام - يخلف عنه - عن ابن عامر، انظر: الإرشاد، لابن غلبون (٢/ ٥٩٠)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٤٥).

(٢) وهي قراءة ابن عامر وشعبة ويعقوب، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٥٠)، والمستنير، لابن سوار (٢/ ٧٩).



وُقِرِيَ: ﴿وَضَعْتُ﴾، بسكون التاء حرفاً، علامةٌ لتأنيثِ الفاعلِ.

فعلى القراءةِ الأولى: ﴿وَضَعْتُ﴾ إطنابٌ بالاعتراضِ من المتكلم؛ لغرضِ الإسراعِ إلى تنزيهِ الله تعالى عن الجهلِ.

وعلى القراءةِ الثانية: ﴿وَضَعْتُ﴾ الغرضُ من الإطنابِ تعظيمُ الله نفسه بإثباتِ العلمِ له ﷻ.

ويحصلُ الإطنابُ بذكرِ الخاصِّ بعدَ العامِّ^(١)، وشاهدُهُ من كتابِ الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

قُرِيَ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالنصبِ.

والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به، واتقوا الأرحامَ، وهذا إطنابٌ، ووجهه: ذكرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ، وفائدته: الاهتمامُ بالخاصِّ، والمعنى: اتقوا الله في كلِّ أعمالِكُمْ، وفي أرحامِكُمْ خاصةً.



(١) للوقوف على جميع صور الإطناب المذكورة؛ ينظر: كتاب البلاغة الواضحة، لعلي الجارم (ص



الفصل الثالث

قواعد علم البيان المستخرجة من القراءات القرآنية

القاعدة الأولى

يَكُونُ التَّشْبِيهُ بَلِيغًا إِذَا لَمْ تُذَكَّرْ أَدَاتُهُ، وَلَا وَجْهُ الشَّبهِ (١).

وشاهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى: الآية القرآنية التالية: ﴿فَإِذَا جَاءَ وَعَدْرِي جَعَلَهُ دَكَّاءً وَكَانَ وَعَدْرِي حَقًّا﴾ [الكهف: ٩٨] (٢).

قُرئ: ﴿دَكَّاءً﴾، بألف تأنيثٍ ممدودة.

وهو تشبيهٌ بليغٌ؛ حيثُ شُبِّهَ الرَّدْمُ بِنَاقَةِ دَكَّاءٍ، مُستوية الظهر، لا سنام لها، والتقدير: جعل ربي الردم كناقية مدكوكة السنام (٣)، ووجه البلاغة في التشبيه: أنَّ المشبه يكادُ أن يصير في رتبة المشبه به.

ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠].

قُرئ: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ بفتح التاء، أي وجعله الله بالنسبة للنبیین كالخاتم الذي تُختم به الظروف بعد غلقها (٤).

(١) انظر: مفتاح العلوم، للسكاكي (ص ٣٥٥)، وحلية اللب المصون، للدمنهوري (ص ١٤٥). ووجه الشبه: ما يشترك فيه طرفا التشبيه.

(٢) هي قراءة الكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي. انظر: التيسير، للداني (ص ٣٥٤).

(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٥/ ٤٥٠).

(٤) انظر: الكشاف، للزمخشري (٣/ ٥٤٤).



القاعدة الثانية

إِذَا أُطْلِقَ الْكَلَامُ وَأُشِيرَ بِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وَأُرِيدَ تَعْظِيمُهُ؛ فَهُوَ تَعْرِیضٌ، وَالتَّعْرِیضُ نَوْعٌ مِنَ الْكِنَايَةِ (١).

وللتعريض شاهد من كتاب الله تعالى في قوله في مُحكم التنزيل: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١].

قُرئ: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجرّ تعريضاً (٢).

والمعنى: واتقوا الله الذي تساءلون به، وبالأرحام التي كنتم تتساءلون بها تعظيماً لها أيام جاهليّتكم، أتذكرون ذلك؟ إذن اتقوا الله فيها، وعظّموها الآن.



القاعدة الثالثة

لَا بُدَّ مِنَ الْفَصَاحَةِ قَبْلَ الْمَعْنَى، وَلَا بُدَّ مِنَ الْمَعْنَى قَبْلَ الْبَيَانِ، وَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيَانِ قَبْلَ الْبَدِيعِ (٣).

فكيف أعرف أن في الآية إطناباً - وهذا من المعاني - إذا لم أكن أعرف الفرق بين دَخَلَ وادَّخَلَ - وهذا من الفصاحة -، وكيف أعرف المجاز اللغوي المركّب

(١) انظر: جواهر البلاغة، للهاشمي (ص ٢٨٩).

(٢) انظر (ص ٤٢).

(٣) ومن أجل ذلك يرتب علماء البلاغة أبواب علم البلاغة بهذا الترتيب.



في نحو: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣] (١) - وهذا من البيان - إذا لم أكنُ أعرفُ الإنشاء والخبر - وهذا من المعاني -، وكيف أُدخِلُ على الجملة محسنات لفظية أو معنوية، وأنا لم أتقن أصل تركيب الجملة إسناداً، وإخباراً، وإنشاءً، وقصراً، وإيجازاً، وتشبيهاً، ومجازاً؛ وكلُّ ذلك من المعاني والبيان.



(١) القراءة بالاستفهام هي قراءة ابن كثير، انظر: المستنير، لابن سوار (٢/ ٨٣)، والنشر، لابن الجزري (١/ ٣٦٥).



القاعدةُ الثانيةُ

من المحسّناتِ المعنويّةِ: الطَّبَاقُ، أو المطابِقَةُ، أو التّضادُّ، أو التّكافؤُ، وهو: الجَمْعُ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ مُتَقَابِلَيْنِ (١).

وشاهدُ هَذِهِ القاعدةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: الآيةُ القُرْآنيّةُ التّالِيَةُ: ﴿أَوْ مَن كَانَ مِيْتًا فَآحْيَيْنَاهُ﴾ [الأَنْعَامُ: ١٢٢] عَلَى قِرَاءَةِ التّخْفِيفِ فِي ﴿مِيْتًا﴾، أَي: مَن أَمْتَنَاهُ، وَيُقَابِلُ الإِمَاتَةَ الإِحْيَاءُ.

وكذلك الآيةُ القُرْآنيّةُ التّالِيَةُ: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣]، عَلَى قِرَاءَةِ القَصْرِ فِي ﴿آتَاكُمْ﴾ (٢)، وَيُقَابِلُ القَوْتَ: الإِدْرَاكُ، وَهُوَ: الإِتْيَانُ، وَالمَعْنَى: لَا تَحْزَنُ عَلَى مَا فَاتَكَ، وَلَا تَفْرَحُ بِمَا أَدْرَكَكَ، أَوْ آتَاكَ.



القاعدةُ الثالثةُ

من المحسّناتِ المعنويةِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ المَجْمَلُ.

وهو أن يُذكَرَ مُتَعَدِّدٌ إِجْمَالًا، ثُمَّ يُذكَرُ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَحَادِ هَذَا المُتَعَدِّدِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ؛ ثِقَّةً بِتَمْيِيزِ السَّامِعِ.

وشاهدُ هَذِهِ القاعدةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى: الآيةُ القُرْآنيّةُ التّالِيَةُ: ﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ﴾ [البقرة: ١٨٢].

(١) انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٥٠).

(٢) وهي قراءة أبي عمرو، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/ ٨٣٠)، وغاية الاختصار، لأبي العلاء (٢/ ٦٧٦).



قُرئ: ﴿مُوصٍ﴾، من أوصى المتعدّي بالهمز المفيد لأصل معنى الفعل.

وقُرئ: ﴿مُوصٍ﴾، من وصى المفيد للمتعمد الخطأ في الوصية.

وإذا كان الجنف هو الخطأ غير المتعمد في الوصية، والإثم هو تعمد الجور فيها، وإذا عرفنا أن الإيذاء هو مجرد الوصية، وأن التوصية تفيد معنى زائداً مناسباً للجنف، وهو تعمد الخطأ فيها؛ فإننا سنقرّر حيثذ أن في الآية لفاً ونشراً مجملاً، ويكون معنى الآية بالقراءتين هكذا:

فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا، أَوْ خَافَ مِنْ مُوصٍ إِثْمًا؛ فَأَصْلَحَ بَيْنَ الْمُحْتَضِرِ وَبَيْنَ وَرَثَتِهِ بِتَصْحِيحِ الْخَطَأِ مِنَ الْمَخْطِئِ، وَبِالتَّذْكِيرِ بِاللَّهِ لِلْجَائِرِ فِي وَصِيَّتِهِ، أَوْ بِتَعْدِيلِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ؛ فَهُوَ عَلَى الْحَقِّ، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ بَعْدَ التَّعْدِيلِ (١).



القاعدة الرابعة

إذا اجتمعت جملتان فحذف من إحداهما ما ذكر في الأخرى، والعكس؛ فهو الإختباك (٢).

وشاهد هذا المحسن المعنوي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

قُرئ: ﴿يَطْهَرْنَ﴾، من «طهر» الثلاثي المجرد، وفرق بين طهرت، وتطهرت،

(١) انظر: البحر المحيط، لأبي حيان (٢/١٩٩).

(٢) وقد عرفه السيوطي في العقود بقوله: «قُلْتُ وَمِنْهُ الْاِخْتِبَاكُ يُخْتَصَرُ * مِنْ شَقِي الْجُمْلَةِ ضِدُّ مَا ذُكِرَ».

انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٣٣).

وفي الجملة الأولى عُلِّقَ الجَمَاعُ بالطَّهَارَةِ، وفي الجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ عُلِّقَ بالتَّطَهُّرِ، فَعُلِمَ أَنَّ فِي الْجُمْلَتَيْنِ مَحذُوفَيْنِ، دَلَّ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا شَيْءٌ مَذْكُورٌ فِي الْأُخْرَى، هَكَذَا: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطَّهَّرْنَ فَيَتَّهَّرْنَ، فَإِذَا طَهَّرْنَ فَتَطَهَّرْنَ؛ فَأَتَوْهُنَّ (١).

وفي الآية بهذا النظم الباهر ما فيه من الأحكام، وبلاغة البيان، فما أعظمه، وما أبلغه، وما أحسنه من لسانٍ عربيٍّ مبينٍ.



القاعدة الخامسة

كَمَا أَنَّ أَسَالِيبَ الْمَبَالِغَةِ تَكُونُ فِي الْمَرْكَبَاتِ؛ تَكُونُ كَذَلِكَ فِي الْمَفْرَدَاتِ.

وَأَسَالِيبُ الْمَبَالِغَةِ فِي الْمَرْكَبَاتِ: التَّشْبِيهُ، وَالْمَجَازُ الْمُرْسَلُ، وَالِاسْتِعَارَةُ، وَالْكَنَايَةُ.

أَمَّا أَسَالِيبُ الْمَبَالِغَةِ فِي الْمَفْرَدَاتِ؛ فَكَفَعَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ

وَالْحَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ﴾ [المائدة: ٦٠].

قُرِيءَ: ﴿وَعَبَدَ﴾، بَضَمِّ الْبَاءِ (٢) وَصَفَا؛ لِإِفَادَةِ الْكَثْرَةِ فِي عِبَادَةِ الطَّاغُوتِ (٣)،

وَلَهُ نِظَائِرٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، نَحْوُ: يَقْطُزُ، وَنَدَسٌ (٤)، وَفَطْنٌ، وَحَذْرٌ، بَضَمِّ الْعَيْنِ فِي الْكَلِّ؛ لِلْمَبَالِغَةِ فِي الْوَصْفِ.

(١) وقد عرّفه السيوطي في العقود بقوله: «قُلْتُ وَمِنْهُ الْاِخْتِيَاكُ يُخْتَصَرُ * مِنْ شِقْمِي الْجُمْلَةَ ضِدُّ مَا ذُكِرَ».

انظر: شرح عقود الجمان، للسيوطي (ص ١٣٣).

(٢) وهي قراءة حمزة، انظر: التيسير، للداني (ص ٢٧٠)، والنشر، لابن الجزري (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر: الدر المصون، للسمين الحلبي (٤/ ٣٢٧).

(٤) وَرَجُلٌ نَدَسٌ، وَنَدَسٌ، وَنَدِسٌ، أَي: فَهْمٌ، سَرِيعُ السَّمْعِ، فَطِنٌ، انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي

(ندس) (ص ٥٧٧).



القاعدة السادسة

إذا دخل النداء على اسم الإشارة؛ فالغالب أنه أسلوب تهوين^(١).

تقول: يا هذا، أتدري من تخاطب؟ واسكت يا هذا.

وشاهد هذه القاعدة في كتاب الله تعالى؛ الآية القرآنية التالية: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا

لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥].

قُرئت: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾^(٢)، على تقدير: ألا يا هؤلاء، اسجدوا لله^(٣)، أي: أيها المشركون بالله، اسجدوا لله، ولا شك أن المقام مقام تهوين وتقليل وتحقير من شأن المخاطب المشرك بالله.

وفي نحو هذا المعنى^(٤) يقول صاحب التحرير والتنوير رحمته عند قول الله تعالى: ﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً﴾ [ص: ١٥]: «وقد تبعت اصطلاح القرآن؛ فوجدته أنه إذا استعمل هَؤُلَاءِ، ولم يكن معه مشاراً إليه مذكور؛ أنه يريد به المشركين من أهل مكة»^(٥).

والحمد لله رب العالمين،

وصلّى الله وسلم وبارك على نبيّه الأُمّي وآله وصحبه أجمعين

(١) ولم أقف على من ذكر هذه القاعدة؛ فلك الحمد والمنّة يا الله.

(٢) وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر ورويس، انظر: المبهج، لسبط الخياط (٢/٦٩٢)، والمستنير، لابن سوار (٢/٣٤٠).

(٣) قال الشاطبي في الحرز البيت ٥٣٩؛ موجّهاً قراءة الكسائي: أراد ألا يا هؤلاء اسجدوا.

(٤) أي: معنى التهوين.

(٥) انظر: التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور (٢٣/٢٢٣).



الخاتمة

أهم النتائج والتوصيات:

الحمد لله من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على نبي الهدى والبيان، وبعد. ففي ختام هذا البحث السهل العسير، وبعد رحلة علمية شاقّة شقيّة، قضيتها بين أنفاس علماء التفسير والقراءات والبلاغة؛ لأستخلص منها تسعة وأربعين قاعدة بلاغية - يطيب لي أن أقدم ثلثة من النتائج والتوصيات، من شأنها أن يستضاء بها أثناء السير في هذا الطريق:

١- تعلم البلاغة أولاً من كتب علمائها، ثم اجعل القرآن الكريم أصلاً تحكمم إليه، وقاعدة تنطلق منها.

٢- تقييد علوم الآلة - كالبلاغة، والنحو، والصرف مثلاً - كفيل بتسهيل وصولها إلى أذهان طلابها واستيعابها.

٣- كتب عليل القراءات - رغم قلة مباحثه فيها - مصدر من مصادر علم البلاغة.

٤- من أجل الوقوف على إعجاز القرآن البياني؛ لا بد من دراسة علم البلاغة أولاً.

٥- كل عالم بالبلاغة عالم بعلل القراءات، ولا عكس.

٤- قبل تقييد العلم وتقييده أيًا كان - أعني علم الآلة - لا بد من دراسة أساسيات علم المنطق؛ إذ إن القاعدة نصّ دقيق، مختصر، جامع، مانع.



ثمَّ أمَّا بعدُ:

فذاك ما تيسَّر لي استخلاصُه، واستنباطُه مما فَتَحَ اللهُ به عليَّ حين استعنتُ به -جلَّ ثناؤُه- متَّكِئًا على أقوالِ وآراءِ علماءِ التوجيهِ والتفسيرِ والبلاغةِ.

وهذا ما بدا لي ذكرُه من نتائجِ وتوصياتٍ، فما كان صوابًا فمن الله، وما كان من حَظِّ فَمِنَ نَفْسِي، وَمِنَ الشَّيْطَانِ.

والله أسألُ أن يَنفَعَ بهذا البحثِ محرِّرهَ وقارئه؛ آمينَ.

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ، وصلى اللهُ وسلَّمَ وباركَ على خاتمِ النبيينَ وآلهِ

وصحبه أجمعين



الفهارس

❁ وهي كالتالي:

- ١- فهرس الآيات.
- ٢- فهرس القواعد.
- ٣- فهرس المصادر والمراجع.
- ٤- فهرس الموضوعات.



فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿الصَّلَاةُ﴾	٣	البقرة	٣٥
﴿يُكَذِّبُونَ﴾	١٠	البقرة	٤٠
﴿بَارِئُكُمْ﴾	٥٤	البقرة	٣٣
﴿غَيْرَ﴾	٥٩	البقرة	٣٥
﴿عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾	٧٤	البقرة	٤١
﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾	٨٣	البقرة	٥٧
﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ﴾	١٠٢	البقرة	٤٦
﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾	١١٦	البقرة	٧٣
﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾	١١٩	البقرة	٧٣
﴿وَاتَّخَذُوا﴾	١٢٥	البقرة	٥٣، ٥٢، ٦١
﴿فَمَنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ﴾	١٨٢	البقرة	٨٢
﴿تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾	٢١٠	البقرة	٤٠
﴿حَتَّى يَظْهَرَ﴾	٢٢٢	البقرة	٨٣
﴿لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ﴾	٢٣٣	البقرة	٤٩، ٤٣، ٦٠
﴿نُنشِرُهَا﴾	٢٥٩	البقرة	٧٤



الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿قَالَ أَعْلَمُ﴾	٢٥٩	البقرة	٤٣
﴿أَرْنِي﴾	٢٦٠	البقرة	٣٣
﴿وَلَا يُضَارُّ كَاتِبٌ﴾	٣٨٢	البقرة	٥٣
﴿أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾	٣٦	آل عمران	٧٦
﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾	٧٣	آل عمران	٨٠
﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾	١٣٠	آل عمران	٧١
﴿سَارِعُونَ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ﴾	١٣٣	آل عمران	٧١، ٤٢
﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾	١٨١	آل عمران	٥٠
﴿وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾	١٨٤	آل عمران	٧٦
﴿بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾	١	النساء	٧٤، ٥٥ ٧٩، ٧٧
﴿الْمُحْصَنَاتِ﴾	٢٥	النساء	٥٥
﴿نِعْمًا﴾	٥٨	النساء	٣٤
﴿لَا تَعْدُوا﴾	١٥٤	النساء	٣٤
﴿وَعَبَدَ الطَّاغُوتِ﴾	٦٠	المائدة	٨٤
﴿فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾	٥٤	الأنعام	٧٦
﴿تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾	٩٤	الأنعام	٥٦
﴿يُشْعِرْكُمْ﴾	١٠٩	الأنعام	٣٣
﴿أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا﴾	١٢٢	الأنعام	٨٢
﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾	١٣٧	الأنعام	٣٧

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَالشُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾	٥٤	الأعراف	٤٣
﴿إِلَيْهِ غَيْرُهُ﴾	٥٩	الأعراف	٤٩
﴿قَالَ الْمَلَأُ﴾	٧٥	الأعراف	٧٢، ٧١
﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾	١٩٩	الأعراف	٣٤
﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾	١٧	الأنفال	٤٦
﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾	١٢	التوبة	٦٦، ٥٢ ٦٧
﴿مُدَّخَلًا﴾	٥٧	التوبة	٧٥، ٤٠
﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا﴾	١٠٧	التوبة	٦٨، ٦٤
﴿بِهِءَا السِّحْرُ﴾	٨١	يونس	٤٥
﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾	٨٩	يونس	٦٢
﴿فَلَا تَسْأَلْنِ﴾	٤٦	هود	٤٧، ٤١
﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُمْ﴾	٨٩	يوسف	٤٦
﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾	٩٠	يوسف	٤٤
﴿الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ﴾	١	إبراهيم	٤٧
﴿لَتَرْزُلَ مِنْهُ الْجِبَالَ﴾	٤٦	إبراهيم	٤٨
﴿صِرَاطٍ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ﴾	٤١	الحجر	٥٥
﴿إِلَّا بِشَقِّ الْأَنْفُسِ﴾	٧	النحل	٥٤
﴿وَالشُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ﴾	١٢	النحل	٤٢
﴿قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُ﴾	١٠٢	الإسراء	٤٥



الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿دَكَآءٌ﴾	٩٨	الكهف	٧٨
﴿فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	٢٩	مريم	٣٤
﴿لَا تُخْلِفُهُ﴾	٥٨	طه	٤٦
﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَتِّلُونَ﴾	٣٩	الحج	٦٠،٥٩
﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾	٨٢	المؤمنون	٤٦
﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾	٨٦	المؤمنون	٦٨،٦٢
﴿أَنْ غَضِبَ اللَّهُ﴾	٩	النور	٤٨،٤٧
﴿يُسَبِّحُ لَهُ﴾	٣٦	النور	٦٥،٦٤
﴿سَحَابٌ ظَلَمَتِ﴾	٤٠	النور	٦٣
﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ﴾	١١١	الشعراء	٦٩،٤٤
﴿وَجَعَلَ فِيهَا سِرَّاجًا﴾	٦١	الفرقان	٦٥
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾	٢٥	النمل	٨٥
﴿وَحَاتَمَ التَّيِّبِينَ﴾	٤٠	الأحزاب	٧٨
﴿الرَّسُولَ﴾	٦٦	الأحزاب	٨١
﴿رَبَّنَا بَلِّغْنَا﴾	١٩	سبا	٤٤
﴿بِرِيَّةِ الْكَوَكِبِ﴾	٦	الصفات	٥٥
﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾	١٢	الصفات	٥٠
﴿اللَّهُ رَبُّكُمْ وَرَبِّ﴾	١٢٦	الصفات	٤٩
﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾	١٥٣	الصفات	٦١،٤٤
﴿وَمَا يَنْظُرُ هَؤُلَاءِ﴾	١٥	ص	٥٩،٥٨



الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿مَا لَهَا مِنْ فَوَاقٍ﴾	١٥	ص	٤٥
﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ﴾	٣٥	غافر	٥٦
﴿أَدْخُلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾	٤٦	غافر	٣٩
﴿رُسُلِكُمْ﴾	٥٠	غافر	٣٣
﴿وَقِيلِهِ يَرْبِّ﴾	٨٨	الزخرف	٣٧
﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا﴾	١٤	الجاثية	٣٨
﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾	٧	القمر	٣٦
﴿بِمَاءِ آتَلِكُمْ﴾	٢٣	الحديد	٨٢
﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ﴾	٢٤	الحديد	٦٩، ٤٩
﴿سَلْسِلًا وَأَعْلَالًا﴾	٤	الإنسان	٣٧
﴿لَا أَقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	١	القيامة	٤٩
﴿أَنْ كَانَ﴾	١٤	القلم	٥٢
﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ﴾	١٠	الانفطار	٥٠





فهرس القواعد

قواعد الفصاحة

٣٣	١- كما أن حُرُوفَ الكَلِمَةِ قَدْ تَنَافَرُوا؛ فَكَذَلِكَ حَرَكَاتُهَا قَدْ تُتَنَاقَلُ.
٣٤	٢- إِذَا وَقَعَ حَرْفٌ مُدْغَمٌ بَعْدَ حَرْفٍ صَحِيحٍ؛ كَانَ ذَلِكَ مِنْ دَوَاعِي النُّزُولِ عَنْ مَرْتَبَةِ الْفَصَاحَةِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ.
٣٥	٣- كُلُّ قِرَاءَةٍ مَرَجِعُهَا اخْتِلَافُ اللَّهْجَاتِ، فَمَهْمَا عَسَرَ نَطْقُهَا عِنْدَ قَوْمٍ؛ فَلَيْسَ لِذَلِكَ أَثَرٌ عَلَى فَصَاحَتِهَا
٣٦	٤- اسْتِعْمَالُ غَيْرِ الْمَشْهُورِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ أَسْبَابِ إِخْرَاجِهِ عَنْ حَدِّ الْفَصَاحَةِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ
٣٧	٥- طُولُ الْفَصْلِ بَيْنِ التَّوَابِعِ، لَا يَنْقُصُ مِنْ فَصَاحَةِ التَّرْكِيبِ أَحْيَانًا.
٣٨	٦- فِي بَابِ نَائِبِ الْفَاعِلِ، يَنْوِبُ مَنَابِ الْفَاعِلِ غَيْرِ الْمَفْعُولِ بِهِ، مَعَ وُجُودِهِ أَحْيَانًا، وَلَيْسَ هَذَا مِمَّا يُخِلُّ بِفَصَاحَةِ التَّرْكِيبِ.
٣٩	٧- إِذَا كَانَ الْكَلَامُ الْبَلِيغُ هُوَ مُطَابِقَةً الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ؛ فَأَبْلَغُهُ مَا تَنَوَّعَتْ مَعَانِيهِ بِتَنَوُّعِ قِرَائَتِهِ، مُطَابِقَةً لِلْمُقْتَضَى.
٣٩	٨- أَوْجُهُ الْإِعْجَازِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مُتَعَدِّدَةٌ، مِنْهَا إِعْجَازُ قِرَائَتِهِ.
٤٠	٩- أَبْلَغُ الْكَلَامِ أَوْجُزُهُ فِي تَمَامِ.

قواعد علم المعاني

٤١	١- إِذَا كَانَتْ الْبَلَاغَةُ هِيَ مُطَابِقَةً الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْمَقَامِ؛ فَكَذَلِكَ تَرَكُّ مَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ بِلَاغَةً أَحْيَانًا، وَيُسَمَّى: الْخُرُوجَ عَنْ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ.
٤٢	٢- الْمَرْكَبُ تَارَةٌ يَكُونُ جُمْلَةً رَئِيسِيَّةً، وَتَارَةٌ يَكُونُ جُمْلَةً غَيْرَ رَئِيسِيَّةٍ.

٤٣	٣- المَرْكَبُ إما خَبْرٌ، وإِما إنْشاءٌ.
٤٤	٤- المَرْكَبُ -خَبْرًا كان أو إنْشاءً- إما جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، وإِما جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ.
٤٥	٥- المَرْكَبُ -خَبْرًا كان أو إنْشاءً- يُلقَى لِوِاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَغْرَاضٍ، إما لِلإِيفَادَةِ، وإِما لِلإِلازِمِها، وإِما لِلسَّوَاهِمَا.
٤٦	٦- الأَصْلُ فِي المَرْكَبِ خُلُوهُ مِنَ المَوْكَّدَاتِ، فلا يُؤْتَى بِها إِلا إِذا اقْتَضَى المَقَامُ.
٤٧	٧- الأَصْلُ فِي الجُمْلَةِ الإِطْلَاقُ، إِذا قِيدَتْ فَلِغَرَضٍ.
٤٨	٨- الأَصْلُ فِي المَخاطَبِ خُلُوهُ ذَهَبَهُ مِنَ الخَبْرِ المَلقَى إِليه، إِذا كانَ كَذَلِكَ؛ لِم يُؤكِّدُ الخِطابُ بِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ أنواعِ المَوْكَّدَاتِ لِعَدَمِ الحَاجَةِ إِليه.
٤٨	٩- مَوْكَّداتُ الكِلامِ كَثِيرَةٌ، مِنْها: إنَّ، وَلِكنَّ، وَلامُ الإِبتداءِ، وَالقَسَمُ، وَالْحُرُوفُ الرَّائِدَةُ، واسْمِيَّةُ الجُمْلَةِ، وَصَمِيرُ الفُضْلِ.
٥٠	١٠- الأَصْلُ فِي الكِلامِ حَمْلُهُ عَلى ما وُضِعَ لَه، إِلا لِقَرِينَةٍ وَعَلاقَةٍ تَصَرِّفانِهِ عَنه.
٥١	١١- الأَلْفاظُ الوارِدَةُ فِي كِتابِ اللَّهِ تَعالَى تُسْتَعْمَلُ فِي مَعانِيها الشَّرعيَّةِ حَقيقَةً، وَفي مَعانِيها اللُّغويَّةِ مَجازًا.
٥٢	١٢- الكِلامُ إِما حَقيقَةٌ، وإِما مَجازٌ، وَكُلٌّ مِنْها إِما خَبْرٌ، وإِما إنْشاءٌ.
٥٤	١٣- المَجازُ قَد يُكونُ عَقْلِيًّا، وَقَد يُكونُ لُغويًّا، وَقَد يُكونُ تَرَكيبِيًّا.
٥٤	١٤- المَجازُ العَقْلِيُّ قائمٌ عَلى نَسبَةِ شَيءٍ إِلى شَيءٍ، وَقَد يُكونُ نَسبَةً إِسنادِيَّةً، وَقَد يُكونُ نَسبَةً إِضافِيَّةً، وَقَد يُكونُ نَسبَةً إِيقاعيَّةً، وَقَد يُكونُ نَسبَةً وَصفيَّةً.
٥٦	١٥- إِذا أُسندَ الفِعْلُ، أو شَبهُهُ إِلى غَيرِ ما هُوَ لَه؛ فَهُوَ إِسنادٌ مَجازِيٌّ، وَيُسمَى مَجازًا عَقْلِيًّا.
٥٧	١٦- المَجازُ اللُّغويُّ هُوَ: اسْتِعْمالُ كَلِمَةٍ فِي غَيرِ ما وُضِعَتْ لَه، وَيَنقَسِمُ إِلى قِسمَينِ: مَجازٌ مُفردٌ مُرسلٌ، وَمَجازٌ مُفردٌ بِالإِسْتِعارَةِ.
٦٠	١٧- المَجازُ التَرَكيبِيُّ هُوَ: اسْتِعْمالُ جُمْلَةٍ لا يُرادُ ظاهِرُها، وَيَنقَسِمُ إِلى: مَجازٍ مُركَّبٍ مُرسلٍ، وَمَجازٍ مُركَّبٍ بِالإِسْتِعارَةِ.



٦٢	١٨- الأصل في المسند إليه ذكره، فإذا حذف؛ فلغرض.
٦٢	١٩- يُحذف المسند إليه لأغراضٍ، منها: الحذر من الإقرار.
٦٣	٢٠- المسند إليه في الجملة الاسمية لا يكون إلا معرفاً أو مخصصاً.
٦٤	٢١- يُعرف المسند إليه بالموصولية لأغراضٍ، منها: التنبه على خطأ غير المخاطب.
٦٥	٢٢- يُنكر المسند إليه في سياق الإثبات لأغراضٍ، منها: التعظيم، ومنها: التكثير.
٦٦	٢٣- نفي المسند إليه إذا كان جمعاً لا يُفيد استغراق جنسه.
٦٧	٢٤- نفي المسند إليه إذا كان اسماً مفرداً يُفيد الاستغراق.
٦٨	٢٥- يُحذف المسند لأغراضٍ، منها: تهويله.
٦٨	٢٦- يُحذف المسند لأغراضٍ، منها: الحذر من الإقرار.
٦٩	٢٧- من أساليب الحصر تعريف المبتدأ والخبر، ولا م الاستغراق، وضمير الفصل.
٧٠	٢٨- متى كان بين الجملتين تناسب، وليس ثم ما يدعو إلى الفصل؛ وجب وصلهما، ومتى أردت تشريك الجملتين في الحكم الإعرابي؛ وجب الوصل بينهما.
٧٢	٢٩- متى جاز تقدير سؤال بين الجملتين؛ جاز الفصل بينهما، ومتى اختلفت الجملتان خبراً، وإنشاء؛ وجب الفصل بينهما، ومتى كانت الثانية بياناً للأولى؛ وجب الفصل بينهما.
٧٤	٣٠- كل معنى أدنى بتمامه فصيحاً بياناً بأوجز لفظ؛ فهو الإيجاز، وهو نوعان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.
٧٥	٣١- كل زيادة في اللفظ على أصل المعنى، ولها فائدة؛ فهي إطناب.



قواعد علم البيان

٧٨	١- يَكُونُ التَّشْبِيهُ بَلِيغًا؛ إِذَا لَمْ تُذَكَّرْ أَدَاتُهُ، وَلَا وَجْهُ الشَّبَهِ.
٧٩	٢- إِذَا أُطْلِقَ الكَلَامُ وَأَشِيرَ بِهِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ يُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ، وَأُرِيدَ تَعْظِيمُهُ؛ فَهُوَ تَعْرِیْضٌ. وَالتَّعْرِیْضُ نَوْعٌ مِنَ الكِنَايَةِ.
٧٩	٣- لَا بُدَّ مِنَ الفَصَاحَةِ قَبْلَ المَعَانِي، وَلَا بُدَّ مِنَ المَعَانِي قَبْلَ البَيَانِ، وَلَا بُدَّ مِنَ البَيَانِ قَبْلَ البَدِيعِ.

قواعد علم البديع

٨١	١- مِنَ المَحْسَنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ: السَّجْعُ، وَهُوَ تَوَافُقُ الفَقْرَتَيْنِ فِي الحَرْفِ الأَخِيرِ وَفَقًّا، فِي نَثْرِ الكَلَامِ وَشِعْرِهِ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ: فَأَمَّا مَا تَمَآثَلَتْ، أَوْ تَقَارَبَتْ فِيهِ الأَلْفَاظُ، فِي كِلَا الفَقْرَتَيْنِ، وَزُنًا أَوْ قَافِيَةً؛ فَهُوَ السَّجْعُ المَرصَعُ.
٨٢	٢- مِنَ المَحْسَنَاتِ المَعْنَوِيَّةِ: الطَّبَاقُ، أَوْ المَطَابَقَةُ، أَوْ التَّضَادُّ، أَوْ التَّكَافُؤُ، وَهُوَ: الجَمْعُ بَيْنَ مَعْنِيَيْنِ مُتْقَابِلَيْنِ.
٨٢	٣- مِنَ المَحْسَنَاتِ المَعْنَوِيَّةِ اللَّفُّ وَالتَّشْرُ المَجْمَلُ.
٨٣	٤- إِذَا اجْتَمَعَتْ جُمْلَتَانِ فَحُذِفَ مِنْ إِحْدَاهُمَا مَا ذُكِرَ فِي الأُخْرَى، وَالعَكْسُ؛ فَهُوَ الإِحْتِيَاكُ.
٨٤	٥- كَمَا أَنَّ أَسَالِيْبَ المَبَالِغَةِ تَكُونُ فِي المَرَكَّبَاتِ؛ تَكُونُ كَذَلِكَ فِي المَفْرَدَاتِ.
٨٥	٦- إِذَا دَخَلَ التَّدَاءُ عَلَى اسمِ الإِشَارَةِ فَالغَالِبُ أَنَّهُ أُسْلُوبٌ تَهْوِينٍ.





فهرس المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- «إبراز المعاني من حرز الأمان». أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي. تحقيق وتعليق: محمود بن عبد الخالق جادو. د. ط، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤١٣ هـ.
- ٣- «الإرشاد في القراءات عن الأئمة السبعة». ابن غلبون، أبي الطيب عبد المنعم بن عبيد الله. تحقيق: د. باسم السيد، الطبعة الأولى، مسابقة القرآن الكريم، ١٤٣١ هـ = ٢٠١١ م.
- ٤- «استنباط القواعد النخوية من القراءات القرآنية». علي، طلال بن أحمد. بحث أكاديمي محكم.
- ٥- «الأصول من علم الأصول». العثيمين، محمد بن صالح بن محمد. الطبعة الرابعة، دار ابن الجوزي، ١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م.
- ٦- «إنباه الرواة على أنباه النحاة». القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٢ م.
- ٧- «الإيضاح في القراءات». الأندراي، أحمد بن أبي عمر. مخطوط بمكتبة معهد الدراسات الشرقية التابع لجامعة إسطنبول، برقم (١٣٥٠).
- ٨- «الإيضاح في علوم البلاغة». القزويني، محمد بن عبد الرحمن بن عمر. تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي. الطبعة الثالثة، بيروت: دار الجيل، د. ت.
- ٩- «البحر المحيط». أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي. تحقيق: صدقي محمد جميل. د. ط، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٠ هـ.
- ١٠- «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة». القاضي، عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد. د. ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د. ت.



- ١١- «بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة». الصعيدي، عبد المتعال. الطبعة السابعة عشر، القاهرة: مكتبة الآداب، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.
- ١٢- «البلاغة الواضحة». الجارم، علي، وأمين، مصطفى. د. ط، القاهرة: دار المعارف، د. ت.
- ١٣- «البيان والتبيين». الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني. تحقيق وشرح: عبد السلام هارون. الطبعة السابعة، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ = ١٩٨٨م.
- ١٤- «تأويل مشكل القرآن». ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري. علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين. الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- ١٥- «التحرير والتنوير». ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر. د. ط، تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- ١٦- «التحصيل لفوائد كتاب التفصيل». المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار. تحقيق: محمد زياد وفرح نصري. الطبعة الأولى، قطر: وزارة الأوقاف، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.
- ١٧- «تلخيص البيان في مجازات القرآن». الشريف الرضي، أبو الحسن السيد محمد بن الحسين بن موسى الحسيني. تحقيق وتقديم: الدكتور محمد علي مقلد. د. ط. بيروت: دار مكتبة الحياة، د. ت.
- ١٨- «التمهيد في تخريج الفروع على الأصول». الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي. تحقيق: د. محمد حسن هيتو. الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٠هـ.
- ١٩- «التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية». محمد. أحمد سعد. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الآداب، د. ت.
- ٢٠- «التوجيه البلاغي». عليوة، عبد الله حسن. رسالة دكتوراه، مصر: كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، ١٤٠٦هـ.
- ٢١- «التيسير في القراءات السبع». الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. تحقيق: الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى، الإمارات: مكتبة الصحابة، ٢٠٠٨م.
- ٢٢- «جامع البيان في تأويل القرآن». الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن



غالب الأملي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، القاهرة: دار هجر، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٢٣- «جامع البيان في القراءات السبع». الداني، أبو عمرو و عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. الطبعة الأولى، الإمارات: جامعة الشارقة، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٢٤- «جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع». الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي. د. ط، بيروت: المكتبة العصرية، د. ت.

٢٥- «حرز الأمانى ووجه التهاني». الشاطبي، أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد، تحقيق: محمد تميم الزعبي، د. ط، مؤسسة ألف لام ميم، د. ت.

٢٦- «حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون». الدمهوري، شهاب الدين أحمد بن عبد المنعم. مطبوع بهامش حاشية العلامة الشيخ مخلوف على حلية اللب المصون، د. ط، القاهرة: مصطفى الباي الحلبي، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م.

٢٧- «الدر المصون في علوم الكتاب المكنون». السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم. تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. د. ط، دمشق: دار القلم، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٢٨- «دلائل الإعجاز في علم المعاني». الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد. تحقيق: الأستاذ محمود شاكر، الطبعة الثالثة، القاهرة: مطبعة المدني، جدة: دار المدني، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٢٩- «روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني». الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني. تحقيق: علي عبد الباري عطية. الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ.

٣٠- «سير أعلام النبلاء». الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. الطبعة الثالثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٣١- «شذا العرف في فن الصرف». الحملاوي، أحمد بن محمد. قدم له وعلق عليه: الدكتور محمد



- بن عبد المعطي، خرج شواهد و وضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري. د. ط، الرياض: دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د. ت.
- ٣٢- «شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك». ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م.
- ٣٣- «شرح الهداية». المهدي، أبو العباس أحمد بن عمار، تحقيق ودراسة: الدكتور حازم سعيد حيدر، د. ط، الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٥ هـ.
- ٣٤- «شرح عقود الجمان وبهامشه حلية اللب المصون على الجواهر المكنون». السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين. د. ط. بيروت: دار الفكر، مصورة عن طبعة الحلبي. د. ت.
- ٣٥- «الشفاء في علل القراءات». لأبي الفضل البخاري، أحمد بن محمد بن محمد بن محمد. من أول الكتاب إلى آخر سورة يوسف، دراسة وتحقيق: صالح بن أحمد العماري، رسالة دكتوراه، السعودية: كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٦-١٤٣٧ هـ.
- ٣٦- «صحيح مسلم». مسلم بن الحجاج أبو الحسن. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢ هـ = ١٩٩١ م.
- ٣٧- «الصناعتين». العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران. تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، د. ط، بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٩ هـ.
- ٣٨- «طبقات المفسرين». الداوودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد. راجعتها لجنة من العلماء، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- ٣٩- «غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار». الهمداني، أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل. تحقيق: د. أشرف طلعت، الطبعة الأولى، جدة: الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م.
- ٤٠- «غريب القرآن المسمى بنزهة القلوب». السجستاني، أبو بكر محمد بن عزيز، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، الطبعة الأولى، سوريا: دار قتيبة، ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م.



- ٤١- «فتح القدير». الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله. الطبعة الأولى، دمشق، بيروت: دار الكلم الطيب، ١٤١٤ هـ.
- ٤٢- «الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل». الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الطبعة الثالثة، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ.
- ٤٣- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها». القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، د. ط، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤ هـ = ١٩٧٤ م.
- ٤٤- «كنز المعاني». الجعبري، برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل. ضمن كتاب «الجعبري ومنهجه في كنز المعاني في شرح حرز الأمانى ووجه التهاني»، اليزيدي، أحمد. د. ط. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.
- ٤٥- «لسان العرب». ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي. الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤ هـ.
- ٤٦- «المبهبج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي لسبب الخياط». قزمار، وفاء عبد الله، رسالة دكتوراه، السعودية: كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤٠٤ هـ.
- ٤٧- «متممة الآجرومية». الرعيني، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب. اعتنى بها: علي عبد الله السلوم، الطبعة الأولى، الرياض: دار الصميعي، ١٤٣٣ هـ = ٢٠١٢ م.
- ٤٨- «المستتير في القراءات العشر». ابن سوار، أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر. تحقيق ودراسة: د. عمار أمين الددو، الطبعة الأولى، الإمارات: دار البحوث للدراسات الإسلامية، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م.
- ٤٩- «المشكاة الفتحة على الشمعة المضية». الدمياطي، محمد بن محمد البديري. قرأه وعلق عليه: الدكتور يحيى مراد، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م.



- ٥٠- «المطول على التلخيص». التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر. د. ط، تركيا: الحاج محرم أفندي البوسنوي، ١٣٠٨هـ.
- ٥١- «معالم التنزيل في تفسير القرآن». البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء. حققه وخرج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وآخرون، الطبعة الرابعة، الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.
- ٥٢- «مفتاح العلوم». السكاكي، يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي. ضبطه وكتبه هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٥٣- «المفردات في غريب القرآن». الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب، تحقيق الدكتور صفوان عدنان الداودي، ط دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- ٥٤- «ملايح من الإعجاز البياني في ضوء القراءات القرآنية». الخراط، أحمد محمد، منشور إلكترونيًا بموقع الألوكة.
- ٥٥- «النشر في القراءات العشر». ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف. أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: الشيخ علي محمد الضباع، د. ط، المطبعة التجارية الكبرى، مصورة دار الكتاب العلمية، د. ت.
- ٥٦- «الوافي بالوفيات». الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيك بن عبد الله. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى. الطبعة الأولى، بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.
- ٥٧- «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان». ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر. تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الأولى، بيروت: دار صادر، ١٩٩٠-١٩٩٤م.





فهرس الموضوعات

٢٣ مستخلص البحث
٢٧ المقدمة
٢٨ أهمية الموضوع
٢٩ أسباب اختيار الموضوع
٢٩ خطة البحث
٣٠ منهجي في البحث
٣١ الدراسات السابقة في الموضوع
٣٢ الجديد في هذا البحث
٣٣ الفصل الأول: قواعد الفصاحة المستخرجة من القراءات القرآنية
٣٣ القاعدة الأولى
٣٤ القاعدة الثانية
٣٥ القاعدة الثالثة
٣٦ القاعدة الرابعة
٣٧ القاعدة الخامسة
٣٨ القاعدة السادسة
٣٩ القاعدة السابعة
٣٩ القاعدة الثامنة
٤٠ القاعدة التاسعة
٤١ الفصل الثاني: قواعد علم المعاني المستخرجة من القراءات القرآنية
٤١ القاعدة الأولى
٤٢ القاعدة الثانية



- ٤٣ القاعدةُ الثالثةُ
- ٤٤ القاعدةُ الرابعةُ
- ٤٥ القاعدةُ الخامسةُ
- ٤٦ القاعدةُ السادسةُ
- ٤٧ القاعدةُ السابعةُ
- ٤٨ القاعدةُ الثامنةُ
- ٤٨ القاعدةُ التاسعةُ
- ٥٠ القاعدةُ العاشرةُ
- ٥١ القاعدةُ الحاديةُ عشرةَ
- ٥٢ القاعدةُ الثانيةُ عشرةَ
- ٥٤ القاعدةُ الثالثةُ عشرةَ
- ٥٤ القاعدةُ الرابعةُ عشرةَ
- ٥٦ القاعدةُ الخامسةُ عشرةَ
- ٥٧ القاعدةُ السادسةُ عشرةَ
- ٦٠ القاعدةُ السابعةُ عشرةَ
- ٦٢ القاعدةُ الثامنةُ عشرةَ
- ٦٢ القاعدةُ التاسعةُ عشرةَ
- ٦٣ القاعدةُ العشرون
- ٦٤ القاعدةُ الحاديةُ والعشرون
- ٦٥ القاعدةُ الثانيةُ والعشرون
- ٦٦ القاعدةُ الثالثةُ والعشرون
- ٦٧ القاعدةُ الرابعةُ والعشرون
- ٦٨ القاعدةُ الخامسةُ والعشرون
- ٦٨ القاعدةُ السادسةُ والعشرون



٦٩	القاعدةُ السابعةُ والعشرون
٧٠	القاعدةُ الثامنةُ والعشرون
٧٢	القاعدةُ التاسعةُ والعشرون
٧٤	القاعدةُ الثلاثون
٧٥	القاعدةُ الحاديةُ والثلاثون
٧٨	الفصلُ الثالثُ: قواعدُ علمِ البيانِ المستخرجةُ من القراءاتِ القرآنيّةِ
٧٨	القاعدةُ الأولى
٧٩	القاعدةُ الثانيةُ
٧٩	القاعدةُ الثالثةُ
٨١	الفصلُ الرابعُ: قواعدُ علمِ البديعِ المستخرجةُ من القراءاتِ القرآنيّةِ
٨١	القاعدةُ الأولى
٨٢	القاعدةُ الثانيةُ
٨٢	القاعدةُ الثالثةُ
٨٣	القاعدةُ الرابعةُ
٨٤	القاعدةُ الخامسةُ
٨٥	القاعدةُ السادسةُ
٨٦	الخاتمة:
٨٦	أهمُ النتائجِ والتوصياتُ
٨٩	الفهارس:
٩٠	فهرس الآيات
٩٥	فهرسُ القواعدِ
٩٩	فهرس المصادر والمراجع
١٠٥	فهرس الموضوعات



TADABBUR MAGAZINE

Refereed Scientific Biannual Journal specialized in the Arbitration and Publication of the Researches and Studies related to the Areas of Meditating on the Holy Qur'an

Number 9; volume 5 Muharram 1442 AH, corresponding to August 2020

﴿ كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا لِيَتَذَكَّرَ وَأَعْلَمَ الْآيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: 29]

TADABBUR MAGAZINE Index:

- ✿ **Extraction of Rhetorical Rules from the Qira'at (Recitation) of the Holy Quran an Empirical Study**
Dr. Talal bin Ahmed bin Ali bin Mohammed
- ✿ **Stylistic Inimitability in the Tafsir of Abu Al Saud "Tafsir of Surat Al-Imran as an Example"**
Dr. Miloud Annibah
- ✿ **The Arabic of the Holy Quran between the covenant of Arabs and the covenant of Quran**
Bouchra Bahi
- ✿ **Reasons for Preserving Allah's Grace and Avoiding His Wrath**
Dr. Munira Abdul Aziz bin Ali Sauti
- ✿ **Indications of the Quranic Commands to follow the Sunnah of Prophet Mohammed: An Analytical Study**
Dr. Bassam Mosbah Aghbar
- ✿ **Report on a Thesis entitled: "Sheikh Abdul Rahman Al Sa'adi and His Efforts in the Contemplation of the Qur'an"**
Researcher Zakanya bin Abdul Rahman bin Mohammed Ba Fadhl
- ✿ **Report on Moddaker Program of the Tafsir Center for Quranic Studies**
- ✿ **Report on the Forum "Renovation in the Contemporary Tafseer (Quranic Exegeses): "Presentation and Criticism." Organized by The Laboratory of the Quranic Studies and the Sunnah.**

